الوثائق الرسمية

الجمعية العامة
الدورة الثانية والخمسون

الجلسة العامة ٧٣
الثلاثاء، ١٦ كانون الأول/ ديسمبر ١٩٩٧
الساعة ١٠/٠٠
نيويورك

الرئيس: السيد هينادي أودوفينكو ..... (أوكرانيا)

نظرا لغياب الرئيس تولى الرئاسة نائب الرئيس السيد تيو (المكسيك).

افتتحت الجلسة الساعة ١٠/١٠

البند ٢٠ من جدول الأعمال (تابع)

تعزيز تنسيق المساعدة الإنسانية والمساعدة الغوثية التي تقدمها الأمم المتحدة في حالات الكوارث، بما في ذلك المساعدة الاقتصادية الخاصة

مشروع قرار (A/52/L.45/Rev.1)

(أ) تعزيز تنسيق المساعدة الإنسانية التي تقدمها الأمم المتحدة في حالات الطوارئ

مذكرتان من الأمين العام (A/52/270 و A/52/433)

مشروع قرار (A/52/L.48/Rev.1)

(ب) تقديم المساعدة الاقتصادية الخاصة إلى فرادى البلدان أو المناطق

تقارير من الأمين العام (A/52/297، A/52/341، A/52/433، A/52/434، A/52/500، A/52/525، A/52/532، A/52/535، A/52/562، A/52/563، A/52/568، A/52/678)

مشاريع قرارات (A/52/L.14/Rev.2، A/52/L.16/Rev.2، A/52/L.34/Rev.1، A/52/L.36/Rev.1، A/52/L.37، A/52/L.40/Rev.1، A/52/L.41، A/52/L.42/Rev.1، A/52/L.43/Rev.1، A/52/L.44/Rev.1، A/52/L.46/Rev.1، A/52/L.56، A/52/L.58/Rev.1، A/52/L.60، A/52/L.61/Rev.1)

(د) تقديم المساعدة إلى الشعب الفلسطيني

تقرير من الأمين العام (A/52/159)

مشروع قرار (A/52/L.57/Rev.1)

(هـ) اشتراك المتطوعين "ذوي الخوذ البيض" في الأنشطة التي تضطلع بها الأمم المتحدة في ميدان

يتضمن هذا المحضر النص الأصلي للخطب الملقاة بالعربية والترجمات الشفوية للخطب الملقاة باللغات الأخرى. وينبغي ألا تقدم التصويبات إلا للخطب الأصلية. وينبغي إدخالها على نسخة من المحضر وإرسالها بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني خلال شهر من تاريخ عقد الجلسة إلى: Chief of the Verbatim Reporting Service, Room C-178. وستصدر التصويبات بعد نهاية الدورة في وثيقة تصويب واحدة.

97-86750
9786550

الإغاثة الإنسانية والإنعاش والتعاون التقني لأغراض التنمية

تقرير من الأمين العام (A/52/586)

مشروع قرار (A/52/L.32/Rev.1)

(و) تعزيز التعاون الدولي وتنسيق الجهود لدراسة الآثار الناجمة عن كارثة تشيرنوبيل وتخفيفها وتقليلها

تقرير من الأمين العام (A/52/537)

مشروع قرار (A/52/L.33/Rev.1)

الرئيس بالنيابة (ترجمة شفوية عن الاسبانية): أعطي الكلمة لممثل لكسمبرغ ليعرض مشروعي القرارين A/52/L.45/Rev.1 و A/52/L.57/Rev.1.

السيد وولزفلد (لكسمبرغ) (ترجمة شفوية عن الفرنسية): يشرفني اليوم أن أعرض مشروعي قرارين. مشروع القرار الأول A/52/L.45/Rev.1، يتناول سلامة وأمن موظفي المساعدة الإنسانية. وبالاضافة إلى المتبنين الواردة أسماؤهم في مشروع القرار أعربت الهند والولايات المتحدة الأمريكية عن رغبتهما في تبنيه.

إن أمن موظفي المساعدة الإنسانية جانب من جوانب المساعدة الإنسانية التي تحتل على نحو متزايد لسوء الطالع مكان الصدارة في الأحداث الراهنة. ومشروع القرار المعروض علينا يعبر عن القلق العميق الذي يساور المجتمع الدولي إزاء العدد المتزايد من الحالات التي يتعرض فيها أمن هؤلاء الموظفين للخطر في جميع أنحاء العالم.

وفي مشروع القرار المعروض علينا تؤكد الجمعية العامة الحاجة إلى كفالة احترام مبادئ وأعراف القانون الإنساني الدولي وتدين بقوة أي عمل أو تقصير يعوق أو يمنع موظفي المساعدة الإنسانية من أداء مهامهم الإنسانية.

وتطلب إلى جميع الحكومات والأطراف في الصراعات بالإضافة إلى الأطراف في حالات الطوارئ أن تضمن لموظفي المساعدة الإنسانية حرية الوصول دون إعاقة إلى السكان المتضررين وأن تتخذ جميع التدابير الممكنة حتى يتم العمل الإنساني في بيئة آمنة.

وتدعو الدول أيضا إلى محاسبة أي شخص يرتكب عملا من أعمال العنف ضد الأفراد العاملين في النشاط الإنساني.

وأخيرا، تكرم الجمعية ذكرى الذين ضحوا بأرواحهم لمساعدة من تتهددهم الأخطار وتشيد بالأفراد العاملين في النشاط الإنساني على شجاعتهم في مواصلة أداء وظائفهم في أحوال بالغة الخطورة غالبا.

ويود المشاركون في تقديم مشروع القرار أن يتقدموا بالشكر بصفة خاصة للممثل الدائم للنمسا، السيد إرنست سوشاريبا، على الطريقة الفعالة جدا التي أدار بها المشاورات هذا العام، ولجميع الوفود التي شاركت بشكل بناء في مفاوضاتنا غير الرسمية بشأن مشروع القرار هذا. ونأمل أن تتمكن الجمعية العامة من اعتماد مشروع القرار بتوافق الآراء.

ويشرفني أن أعرض مشروع قرار ثانٍ، هو A/52/L.57/Rev.1، بالنيابة عن مقدميه الذين ترد أسماؤهم في الوثيقة. وقد أعربت اندونيسيا والنرويج والهند عن رغبتها في المشاركة في تبني مشروع القرار.

إن عملية السلام بناء هش وضعيف. وبدون مساعدة اقتصادية سيكون مستوى الفقر والاحباط السياسي لدى الشعب الفلسطيني أعلى بكثير والحاجة الملحة إلى تقديم مساعدة دولية كبيرة للشعب الفلسطيني تأخذ أولوياته بعين الاعتبار تزداد وضوحا.

ويولي مقدمو مشروع القرار المعروض علينا أهمية خاصة لتقديم المساعدة للشعب الفلسطيني. إن مشروع القرار، إذ يضع في الاعتبار الصعوبات الاقتصادية البالغة ومشاكل العمالة التي يواجهها الشعب الفلسطيني، يشدد على أهمية الإسراع بتحسين الهياكل الأساسية الاقتصادية والاجتماعية في الأرض المحتلة والأحوال المعيشية للشعب الفلسطيني.

ويعرب مشروع القرار عن تقديره للأمين العام وللدول الأعضاء وللمنظمات الحكومية الدولية والمنظمات غير الحكومية على أنشطتهم وجهودهم لتقديم المساعدة للشعب الفلسطيني. وفي هذا السياق، يؤكد مقدمو مشروع

القرار أهمية الأعمال التي اضطلع بها منسق الأمم المتحدة الخاص في الأراضي المحتلة، فضلا عن الخطوات المتخذة تحت رعاية الأمين العام لكفالة إنشاء آلية منسقة لأنشطة الأمم المتحدة في تلك المنطقة.

ويطلب مشروع القرار، من جملة أمور، إلى المؤسسات والوكالات ذات الصلة في منظومة الأمم المتحدة أن تكثف مساعداتها استجابة للاحتياجات الملحة للشعب الفلسطيني وفقا للأولويات الفلسطينية التي تحددها السلطة الفلسطينية، مع التركيز على التنفيذ الوطني وبناء القدرات. ويحث مشروع القرار الدول الأعضاء بدورها على فتح أسواقها أمام صادرات الضفة الغربية وغزة بأفضل الشروط، بما يتفق مع القواعد التجارية المناسبة.

وأخيرا يطلب مقدمو المشروع إلى مجموعة المانحين التعجيل بإيصال المساعدات التي تعهدت بتقديمها إلى الشعب الفلسطيني لتلبية احتياجاته الملحة.

ويود مقدمو القرار أن يشكروا جميع الوفود التي تفضلت بالمشاركة بروح بناءة في المفاوضات غير الرسمية ونأمل أن تتمكن الجمعية من اعتماد مشروع القرار بتوافق الآراء.

الرئيس بالنيابة (ترجمة شفوية عن الاسبانية): أعطي الكلمة لممثل السويد ليعرض مشروع القرار A/52/L.48/Rev.1.

السيد دالغرين (السويد) (ترجمة شفوية عن الانكليزية): يشرفني أن أعرض مشروع القرار المعنون "تعزيز تنسيق المساعدة الإنسانية التي تقدمها الأمم المتحدة في حالات الطوارئ"، الوارد في الوثيقة A/52/L.48/Rev.1.

إن مشروع القرار الإجرائي القصير هذا المعروض على الجمعية العامة يأتي استجابة لمذكرة الأمين العام المؤرخة ٨ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٧، التي أعلن فيها الإطار العام لتقاريره المقبلة للجمعية العامة بشأن تنسيق المساعدة الإنسانية.

وأشار الأمين العام في مذكرته إلى قرار المجلس الاقتصادي والاجتماعي ١٩٩٥/٥٦ المؤرخ ٢٨ تموز/يوليه ١٩٩٥، الذي قرر فيه إجراء استعراض لقدرة الأمم المتحدة على الاستجابة لحالات الطوارئ الإنسانية والكوارث الطبيعية.

وأشار الأمين العام أيضا إلى قرار المجلس الاقتصادي والاجتماعي الذي أصدره الصيف الماضي والذي طلب فيه إلى الأمين العام أن يقدم إلى المجلس في إحدى دوراته اللاحقة تقريرا أكثر شمولا عن المساعدة الإنسانية.

ويطلب منطوق مشروع القرار إلى الأمين العام أن يقدم إلى الجمعية العامة، من خلال المجلس الاقتصادي والاجتماعي، تقريرا عن أوجه التقدم الأخرى التي حققتها اللجنة الدائمة المشتركة بين الوكالات، التي يرأسها منسق المساعدة الغوثية، في تعزيز قدرة الأمم المتحدة على تقديم المساعدة الإنسانية.

وتمت الموافقة على مشروع القرار المعروض على الجمعية في المشاورات غير الرسمية التي أجراها السفير سوشاريبا ممثل النمسا، وآمل أن تتمكن الجمعية العامة من اعتماده بتوافق الآراء.

ونظرا للطبيعة الإجرائية لمشروع القرار، لم يتطلب الأمر تقديمه على نحو مشترك.

وقبل أن أختتم بياني، أود أن أشيد إشادة خاصة بالسيد أكاشي، وكيل الأمين العام للشؤون الإنسانية، وبموظفيه، فضلا عن وكالات الأمم المتحدة المعنية، على تفانيهم والتزامهم الثابت في التصدي للمعاناة الإنسانية التي تسببها حالات الطوارئ والكوارث الطبيعية.

الرئيس بالنيابة (ترجمة شفوية عن الاسبانية): أعطي الكلمة لممثل ليبريا ليعرض مشاريع القرارات A/52/L.14/Rev.2، و L.16/Rev.2 ، و L.40/Rev.1 ، و L.42/Rev.1، و L.60.

السيد بـُل (ليبريا) (ترجمة شفوية عن الانكليزية): بصفتي رئيسا للمجموعة الأفريقية هذا الشهر، يسعدني أن أعرض خمسة مشاريع قرارات، لتصادق عليها الجمعية العامة بالإجماع في إطار البند ٢٠ 'ب' من جدول الأعمال، بشأن تعزيز تنسيق المساعدة الإنسانية والمساعدة الغوثية التي تقدمها الأمم المتحدة في حالات الكوارث، بما في ذلك تقديم المساعدة الاقتصادية الخاصة إلى فرادى البلدان أو المناطق.

وفي مشروع القرار A/52/L.14/Rev.2، المعنون "تقديم المساعدة الخاصة من أجل الانتعاش الاقتصادي والتعمير في جمهورية الكونغو الديمقراطية"، تقر الجمعية العامة بأن جمهورية الكونغو الديمقراطية تواجه مشكلات اقتصادية واجتماعية حادة ناجمة عن ضعف هياكلها الأساسية وسنوات من سوء الإدارة. وتلاحظ الجمعية العامة أنه، على الرغم من الجهود الجادة التي تبذلها الحكومة، لا يزال البلد يواجه بعض المصاعب في إدامة برامجه للتعمير والتنمية. وترحب الجمعية العامة باجتماع "أصدقاء الكونغو"، الذي ترأسه البنك الدولي في بروكسل في ٤ كانون الأول/ ديسمبر، بوصفه خطوة هامة نحو إقامة حوار بين الحكومة ومجتمع المانحين. وتدعو الجمعية الدول الأعضاء، والوكالات المتخصصة، وصناديق الأمم المتحدة وبرامجها، فضلا عن المؤسسات الإنمائية والمالية الدولية، إلى المساعدة في إصلاح وتعمير جمهورية الكونغو الديمقراطية وفقا لأولوياتها الوطنية.

إن مشروع القرار A/52/L.16/Rev.2 المعنون "تقديم المساعدة الخاصة لبلدان أفريقيا الوسطى المستقبلة للاجئين"، يعرب عن قلق عميق إزاء التدفق الهائل للاجئين، والعائدين وغيرهم من المشردين في أفريقيا الوسطى، ويرحب باحتمالات العودة الطوعية وإعادة التوطين وإعادة الدمج للاجئين بسلامة وكرامة، وبالجهود المبذولة من أجل إيجاد حل دائم لمحنتهم. ويلاحظ أن تدفق اللاجئين في أفريقيا الوسطى له تأثير اجتماعي واقتصادي وبيئي سلبي على البلدان المضيفة، فضلا عن اللاجئين، ويعرب عن الامتنان للبلدان المضيفة على تضحيتها المتواصلة في استيعاب اللاجئين. وتعرب الجمعية أيضا عن تقديرها لجميع المنظمات الحكومية وغير الحكومية على تقديمها المساعدة الإنسانية والمالية والتقنية إلى اللاجئين والبلدان المضيفة، وتطلب إليها أن تساعد في توفير الخدمات الأساسية المدمَّرة في البلدان التي تستضيف لاجئين.

وتشيد الجمعية في مشروع القرار A/52/L.40/Rev.1 المعنون "تقديم المساعدة من أجل إنعاش ليبريا وتعميرها"، بالجهود المتضافرة التي تبذلها الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا، ومنظمة الوحدة الأفريقية، والأمم المتحدة من أجل المساعدة على إحلال السلام والأمن والاستقرار في ليبريا. وهي تحيط علما بالانتخابات الرئاسية والتشريعية التي توجت بتنصيب حكومة مدنية بتاريخ ٢ آب/أغسطس ١٩٩٧. وتعرب عن امتنانها للمنظمات الحكومية وغير الحكومية على تقديمها المساعدة والدعم لعملية السلام. وتطلب الجمعية أيضا إلى الأمين العام أن يواصل بذل جهوده من أجل حشد جميع المساعدات الممكنة ضمن منظومة الأمم المتحدة من أجل مساعدة حكومة ليبريا في الجهود التي تبذلها من أجل إعادة الإعمار والتنمية، فضلا عن تنظيم مؤتمر للمانحين في وقت مبكر من العام المقبل لإعادة إعمار البلد.

ومشروع القرار A/52/L.42 المعنون "تقديم المساعدة الطارئة إلى السودان"، يظهر التطورات المتعلقة بتنفيذ عملية شريان الحياة في السودان مثلما يوجزها تقرير الأمين العام الوارد في الوثيقة A/52/525. وهو يعترف بالحاجة في حالات الطوارئ إلى معالجة مقدار الإغاثة والإنعاش والتنمية المطلوبة، ويؤكد على الحاجة إلى الطابع الثلاثي لعملية شريان الحياة في السودان، أي كفاءتها وشفافيتها وفعاليتها. وهو يحيط علما بالتوقيع في نيسان/أبريل ١٩٩٧ على اتفاق السلام ويشعر بالتشجيع حياله، وهو الاتفاق الذي أبرم بين حكومة السودان وفصائل الثوار من أجل إحلال السلام في ذلك البلد، ويشجع على إجراء مزيد من المشاورات والمفاوضات بين الحكومة وفصائل الثوار من أجل إحلال سلام واستقرار دائمين في السودان، وعلى تيسير إيصال إمدادات الإغاثة. ويطلب مشروع القرار أيضا إلى المجتمع الدولي أن يساهم بسخاء في الاحتياجات الطارئة والإبلال والتنمية في السودان.

ومشروع القرار A/52/L.60 المعنون "تقديم المساعدة من أجل الإغاثة الإنسانية والإنعاش الاقتصادي والاجتماعي في الصومال" مقدم من الإمارات العربية المتحدة وباكستان والصين وعمان وقطر والكويت وليسوتو والمملكة العربية السعودية والهند واليمن. ومشروع القرار يشبه مشروع القرار الذي اعتمد حول هذا الموضوع خلال الدورة الحادية والخمسين للجمعية العامة، باستثناء الفقرات المتعلقة بالفيضانات المدمرة التي حدثت مؤخرا وزادت من سوء الحالة الإنسانية الهشة فعلا في بعض الأجزاء من الصومال.

وتقدر الجمعية العامة في مشروع القرار، الجهود التي يبذلها المجتمع الدولي من أجل توفير المساعدة للشعب الصومالي، وتطلب إلى جميع الأطراف الصومالية أن تسعى إلى إيجاد وسيلة سلمية لحل الصراع السياسي

الجاري. وتؤكد الجمعية العامة، إذ تعرب عن القلق لغياب السلطة المركزية وانعدام وجود مؤسسات مدنية فعالة في البلد، أنه يتعين على الشعب الصومالي، وبخاصة على الصعيد المحلي، أن يتحمل المسؤولية الرئيسية عن تنميته بالذات وعن إدامة برامج الإنعاش والتعمير. وهكذا يحث مشروع القرار المجتمع الدولي على مساعدة شعب الصومال، على الصعيد المحلي، في جميع المناطق التي يسودها السلام والأمن. بالإضافة إلى ذلك، يناشد مشروع القرار المجتمع الدولي أن يوفر مساعدات غوثية طارئة في حالات الكوارث للمناطق التي تضررت بالفيضانات الشديدة التي حدثت مؤخرا.

وإنني أوصي الجمعية العامة بمشاريع القرارات هذه والتمس أن تعتمدها بتوافق الآراء. وأود أيضا أن أهنئ الممثل الدائم للنمسا الذي نسق المشاورات والتفاوض بشأن النصوص بنجاح.

وأخيرا، أود أن أعرب عن تقدير المجموعة الأفريقية لجميع الدول الأعضاء التي أيدت مشروع قرارها A/52/37، المعنون "المساعدة الطارئة الخاصة من أجل الانتعاش الاقتصادي والتعمير في بوروندي" الذي أرجئ النظر فيه إلى الدورة المستأنفة لهذه الجمعية، بغية انتظار نتيجة مؤتمر القمة للدول الأعضاء في مبادرة أروشا المقرر عقدها في كانون الثاني/يناير ١٩٩٨.

وبالمثل، أود أن أعرب عن تقدير المجموعة لجميع الدول الأعضاء التي أيدت مشروع القرار A/52/L.41 المعنون "تقديم المساعدة الدولية من أجل الإنعاش الاقتصادي لأنغولا". ومشروع القرار هذا لا يزال موضع بحث، ونطلب تأجيله إلى الدورة المستأنفة للجمعية العامة حيث أنه لا يوجد توافق في الآراء عليه في هذا الوقت.

الرئيس بالنيابة (ترجمة شفوية عن الإسبانية): أعطي الكلمة الآن لممثل المكسيك ليعرض مشروع القرار A/52/L.34/Rev.1.

السيد ألبين (المكسيك) (ترجمة شفوية عن الإسبانية): يشرفني أن أعرض مشروع القرار A/52/34/Rev.1 المعنون "تقديم المساعدة لتعمير وتنمية السلفادور"، بالنيابة عن مقدميه. ولقد انضمت إيطاليا وبوليفيا إلى قائمة مقدمي مشروع القرار هذا.

وتشير ديباجة مشروع القرار إلى القرارات التي أقرت الجمعية العامة فيها بأهمية التعاون الدولي من أجل السلفادور. وتشير أيضا إلى تقرير الأمين العام (A/52/433) الذي يشدد على الجهد الهائل الذي بذله المجتمع السلفادوري للوفاء بالالتزامات المقررة في اتفاقات السلام والنهوض بالتحولات الكبيرة التي تحققت في البلد منذ عام ١٩٩٢ وتوطيدها.

ويلاحظ مشروع القرار مع الارتياح الإرادة السياسية المتجددة التي أعربت عنها حكومة السلفادور والقوى السياسية السلفادورية لتوطيد السلام والتنمية عن طريق برامج ومشاريع محددة. ويدرك النص أن عملية إدماج المقاتلين السابقين والمسرحين من القوات المسلحة لا تزال مهمة معقدة وأن استمراريتها مرهونة بالسياق الأوسع للتنمية الاقتصادية والاجتماعية والمؤسسية.

ويدرك أيضا أنه برغم الجهود الوطنية والدعم المقدم من المجتمع الدولي، فإن تنفيذ البرامج والمشاريع السياسية والاقتصادية والاجتماعية والبيئية ذات الأولوية في عملية توطيد السلام لا يزال يتعثر بفعل عوامل مختلفة.

وبعد الإحاطة علما مع الموافقة بتقريري الأمين العام، فإن منطوق مشروع القرار يعرب مرة أخرى عن الامتنان لجميع أعضاء منظومة الأمم المتحدة، ولمجتمع المانحين، والمؤسسات الإنمائية والمالية الدولية الحكومية وغير الحكومية على السواء، لما قدموه من مساعدة مالية وتقنية إلى السلفادور، كتكملة حيوية للجهود الوطنية.

ويؤكد مشروع القرار من جديد على أهمية استمرار البرامج الرامية إلى تعزيز المؤسسات الديمقراطية والنهوض بالتنمية، اللذين يمثلان تطلعا جماعيا من أجل التقدم في عملية توطيد السلام والديمقراطية والتنمية المستدامة في السلفادور.

ويحث حكومة السلفادور وجميع القوى السياسية على دعم البرامج والاستراتيجيات، وبخاصة مشاريع الرعاية الاجتماعية، الموجهة إلى تحسين معيشة أشد قطاعات السكان ضعفا.

وبعد الإقرار بضرورة مواصلة الدعم والتعاون الدوليين من أجل تكملة الجهود الوطنية، يؤكد النص من

جديد أن التعاون الخارجي يؤدي دورا هاما في توطيد عملية السلام وتعزيز الديمقراطية وتحقيق التنمية المستدامة. ومن ثم، يناشد منظومة الأمم المتحدة، ومجتمع المانحين والمؤسسات المالية الدولية أن تواصل دعمها السياسي والمالي والتقني لعملية التحولات التي تتطلع إليها الأمة السلفادورية.

وأخيرا، يطلب إلى الأمين العام أن يقدم إلى الجمعية العامة في دورتها الرابعة والخمسين تقريرا عن تنفيذ هذا القرار.

إن شعب السلفادور، بعد أكثر من عقد من النزاع المسلح الدموي، اختار مسيرة السلام. وقد توجت عملية الحوار والتفاوض الشاقة، التي تطلبت قدرا كبيرا من العزيمة والمثابرة، بالتوقيع على اتفاق شابولتيبك في عام ١٩٩٢.

ومنذ ذلك الوقت، أي منذ خمس سنوات، بدأ الشعب السلفادوري عملية هائلة للإعمار المؤسسي والتنمية الاجتماعية والاقتصادية. ويجري تنفيذ هذه المهمة، كما هو مذكور في تقرير الأمين العام ومشروع القرار ذاته، في سياق يتسم بتعقيد كبير.

وإن عملية التحول العميقة التي التزم بها شعب السلفادور وحكومتها تنطوي، كما هو الحال في أي بلد آخر في العالم، على فرص وتحديات. ونحن، مقدمي مشروع القرار، على اقتناع بأنه إذا وضعت المصلحة العليا لبناء السلام والمصالحة فوق كل الاعتبارات الأخرى، فسيواصل شعب السلفادور إبداء إيمانه وعزيمته، كأمة تتطلع إلى بناء مجتمع أكثر حرية وديمقراطية وعدالة وتحقيق مستويات أفضل للمعيشة والرفاهية لشعبها.

إن الشعب السلفادوري بتأكيده يوميا على التزامه النبيل بالتجديد والتحول والتوطيد يحصل مقابل ذلك على الدعم السياسي والمالي والتقني من المجتمع الدولي. ولكن لا بد أن نلاحظ أن التطور التدريجي لهذه العملية في كنف اليقين والاستقرار على المديين المتوسط والطويل يتطلب مواصلة الدعم وزيادته. وعلى كل فإن العملية السلفادورية، وهي إحدى أنجح تجارب الأمم المتحدة، بينت بالفعل أنها استثمار طيب.

ولهذه الأسباب نأمل، نحن مقدمي مشروع القرار، في أن تعير الجمعية العامة تأييدها السياسي المتجدد للسلفادور، ونحث المجتمع الدولي على الإسهام بسخاء في إعمار وتنمية السلفادور. وإننا على ثقة من أن الجمعية ستعتمد مشروع القرار هذا بالإجماع.

الرئيس بالنيابة (ترجمة شفوية عن الاسبانية): أعطي الكلمة الآن لممثل لبنان ليعرض مشروع القرار A/52/L.36/Rev.1.

السيد حمدان (لبنان): يتشرف وفدي بأن يقدم إلى الجلسة العامة، باسم وفود الدول التالية: أذربيجان، والأردن، وأوروغواي، وإيطاليا، وبابوا غينيا الجديدة، وباراغواي، والبرازيل، وبنغلاديش، وبيرو، وتوغو، وتونس، والجزائر، وجزر مارشال، والجمهورية العربية السورية، وجمهورية مقدونيا اليوغوسلافية السابقة، وجيبوتي، ورومانيا، والصين، وفانواتو، وفرنسا، وقبرص، والكويت، ولبنان، ومالي، ومصر، والمملكة العربية السعودية، والهند، واليمن، واليونان، مشروع القرار الوارد في الوثيقة A/52/L.36/Rev.1، وعنوانه "المساعدة في تعمير لبنان وتنميته"، وذلك في إطار البند ٢٠ (ب) من جدول الأعمال.

يشير مشروع القرار في فقرات الديباجة إلى القرارات السابقة التي تبنتها الجمعية العامة والمجلس الاقتصادي والاجتماعي بهذا الشأن، ويؤكد على إدراك حاجات لبنان الجسيمة وعلى ضرورة مواصلة مساعدة حكومته لمواجهة معوقات عملية الإصلاح والتعمير وإنعاش القدرات البشرية والاقتصادية فيه الناجمة عن الدمار الشامل والشديد الذي لحق بهياكله الأساسية.

ويناشد مشروع القرار في الفقرة ١ من المنطوق جميع الدول والمؤسسات النظر في زيادة جميع أشكال الدعم، بما في ذلك التبرعات المالية والقروض الميسرة لتعمير لبنان وتنميته. وهو يطلب، بصورة خاصة، إلى الدول المانحة النظر في الاشتراك على نحو كامل في الفريق الاستشاري المقرر إنشاؤه لتعمير لبنان وتنميته.

كما يطلب مشروع القرار في الفقرة ٢ من المنطوق من المنظمات الدولية توجيه أنشطتها بصورة أساسية لتنفيذ برامج ذات أولوية لدى الحكومة تتعلق بالمهجرين وبتعمير منطقتي بعلبك - الهرمل وجنوب لبنان.

كما يتطلب مشروع القرار أخيرا أن يقدم الأمين العام للأمم المتحدة تقريرا عن تنفيذ هذا القرار إلى الجمعية العامة في دورتها المقبلة.

إننا نأمل أن يتم إقرار مشروع القرار من دون تصويت.

واسمحوا لي أخيرا أن أشير إلى أن الأمانة العامة أبلغتنا بأنها وفرت نسخا من تقرير الأمين العام المتعلق بهذا البند "المساعدة في تعمير لبنان وتنميته"، وهي تحت تصرف الوفود الراغبة.

الرئيس بالنيابة (ترجمة شفوية عن الأسبانية): والآن أعطي الكلمة لممثل هندوراس ليعرض مشروع القرار A/52/L.43/Rev.1.

السيد مارتينيز بلانكو (هندوراس) (ترجمة شفوية عن الأسبانية): يشرفني أن أخاطب الجمعية العامة كيما أعرض مشروع القرار A/52/L.43/Rev.1، "تقديم المساعدة والتعاون الدوليين للتحالف من أجل التنمية المستدامة في أمريكا الوسطى"، في إطار البند ٢٠ (أ) من جدول الأعمال. وأود أن أعرب عن امتناننا للسفير سوشاريبا ممثل النمسا لقيادته المشاورات التي أسفرت عن توافق في الآراء بشأن مشروع القرار هذا.

وبالإضافة إلى ذلك، أود أن أشير إلى أن الدول التالية قد انضمت إلى مقدمي مشروع القرار الأصليين، وهي: أسبانيا وألمانيا وأيرلندا والبرتغال وبلجيكا وجمهورية كوريا والدانمرك والسويد وفرنسا وفنلندا والكويت ولكسمبرغ والمملكة المتحدة وموناكو والنرويج والنمسا واليونان.

لقد نجحت بلدان أمريكا الوسطى خلال السنوات الأخيرة في إحراز تقدم منتظم نحو توطيد الديمقراطية والسلام واحترام حكم القانون وحقوق الإنسان، والتنمية المستدامة والعدالة الاجتماعية. وإننا ننعم لأول مرة بالسلام الكامل وتوجد حكومات ديمقراطية في جميع بلدان برزخ أمريكا الوسطى. والالتزامات المتضمنة في مختلف الاتفاقات والاتفاقيات التي تمخضت عنها اجتماعات قمة أمريكا الوسطى تشهد على جهودنا المشتركة وتشكل اليوم إطارا مرجعيا للنهوض بهذه الأهداف الإقليمية وتحقيقها.

لقد وقعت أحداث هامة في السنوات الأخيرة بمنطقتنا، يمكن أن نذكر من بينها إنشاء التحالف من أجل التنمية المستدامة في أمريكا الوسطى، وتنفيذ مشروع الممر البيولوجي لأمريكا الوسطى، ومعاهدة التكامل الاجتماعي في أمريكا الوسطى، وإعلان تيغوسيغالبا بشأن السلام والتنمية في أمريكا الوسطى. ونرى أيضا من المهم أن نذكر إعلان نيكاراغوا الذي وقعته بليز وبنما والجمهورية الدومينيكية هذا العام، والذي ابتدر بناء اتحاد أمريكا الوسطى وتعزيز التكامل دون الإقليمي.

والتحالف من أجل التنمية في أمريكا الوسطى برنامج متكامل يركز على الإنسان باعتباره الموضوع المركزي والأول للتنمية ويعطي الأولوية للنمو الاقتصادي والاجتماعي في بلداننا ولحماية وصون النظام البيئي، كما تشهد على ذلك الجهود الإقليمية في مجالات التنوع البيولوجي والتغير المناخي والغابات.

ومن خلال العرض المشترك بين رؤساء البلدان الخمسة في بياناتهم التي أدلوا بها في المناقشة العامة في هذه الدورة للجمعية العامة، فإن المنطقة تسعى إلى توطيد التنسيق والتعاون السياسي، وتعزيز التكامل الاقتصادي والنهوض بالتنمية المستدامة.

إن عملية إنجاز التنمية المستدامة الحقيقية تفوق كثيرا قدرات فرادى البلدان في المنطقة، وإن إنجازها الحقيقي في هذه المنطقة يتطلب كشرط أساسي خطة منسقة للعمل الإقليمي. وهذه الإنجازات القائمة على أساس أولويات حددتها بلدان أمريكا الوسطى نفسها، تعتمد إلى حد كبير على التعاون الدولي الاقتصادي والمالي والتقني وعلى المساعدة المقدمة للمنطقة من أجهزة ومنظمات وبرامج الأمم المتحدة، ومجتمع المانحين والمؤسسات المالية الدولية والدول الصديقة.

ومن المهم هنا، إبراز الحاجة إلى مواصلة المجتمع الدولي لتعاونه مع بلدان أمريكا الوسطى بتقديم المساعدة الاقتصادية والمالية والتقنية المطلوبة بطريقة مستدامة وبشروط ميسرة بغية جعل أهداف برنامج التنمية المستدامة في أمريكا الوسطى قابلة للتحقيق. وفي هذا الصدد نود أن نغتنم هذه الفرصة لنعرب عن امتناننا الخالص للبلدان التي عملت معنا في هذه العملية لتوطيد التنمية المستدامة في أمريكا الوسطى.

وبصفة أساسية، فإن مشروع القرار، في الفقرة ٢،

"يشدد على أهمية دعم وتعزيز البرنامج الجديد لتقديم التعاون والمساعدة الدوليين لأمريكا الوسطى، في المجالات الاقتصادية والمالية والتقنية، وفقا للظروف الجديدة في المنطقة واستنادا إلى الأولويات المحددة في البرنامج الجديد للتنمية المستدامة في المنطقة".

وفي الفقرة ٧،

"يشدد مرة أخرى على ضرورة أن يواصل المجتمع الدولي تعاونه مع بلدان أمريكا الوسطى وأن يزودها، على نحو مطرد وبشروط ميسرة، بالموارد المالية اللازمة، بغرض التعزيز الفعال للنمو والتنمية الاقتصاديين في المنطقة".

ويحدونا الأمل أن يعتمد مشروع القرار المتعلق بهذا الموضوع، كما في السنوات الماضية، بتوافق الآراء، بغية دعم قرار حكومات أمريكا الوسطى لتنسيق جهودها الرامية إلى تنفيذ البرامج المستحدثة المستندة على استراتيجيات التنمية البشرية المستدامة بحيث تساهم في توطيد الديمقراطية. وفيما يعتبر في رأينا أهم هدف في القرن المقبل، أي: إدراك العلاقة الوثيقة بين الديمقراطية والتنمية.

الرئيس بالنيابة (ترجمة شفوية عن الأسبانية): أعطي الكلمة الآن لممثل أوكرانيا ليعرض مشروع القرار A/52/L.44/Rev.1.

السيد بوهاييفيسكي (أوكرانيا) (ترجمة شفوية عن الإنكليزية): بالنيابة عن وفود الاتحاد الروسي وبلغاريا وبيلاروس وجمهورية مولدوفا ورومانيا وسلوفاكيا وهنغاريا واليونان وبلادي أوكرانيا، يشرفني أن أتولى عرض مشروع القرار A/52/L.44/Rev.1، "تقديم المساعدة الاقتصادية إلى الدول المتضررة من جراء تنفيذ قرارات مجلس الأمن التي تفرض جزاءات على جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية"، المقدم في إطار البند الفرعي (ب)، "تقديم المساعدة الاقتصادية الخاصة إلى فرادى البلدان أو المناطق"، من البند ٢٠ من جدول الأعمال، "تعزيز تنسيق المساعدة الإنسانية والمساعدة الغوثية التي تقدمها الأمم المتحدة في حالات الكوارث، بما في ذلك المساعدة الاقتصادية الخاصة".

هذه الوثيقة الموجزة تركز على ضرورة تقديم المزيد من المساعدة الاقتصادية للدول الثالثة المتضررة في المرحلة الانتقالية التي أعقبت إنهاء نظام الجزاءات ضد جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية.

ويرحب مشروع القرار بالدعم الذي قدمه المجتمع الدولي بالفعل إلى الدول المتضررة بالنظر إلى المشاكل التي نتجت عن فرض الجزاءات، ويجدد الدعوة إلى جميع الدول الأعضاء والمنظمات الدولية ذات الصلة داخل منظومة الأمم المتحدة وخارجها، ولا سيما المؤسسات المالية الدولية، أن تواصل مراعاة الاحتياجات الخاصة للدول المتضررة بتقديم المساعدة إلى تلك الدول.

كذلك يناشد مشروع القرار المنظمات الدولية ذات الصلة بأن تتخذ الخطوات المناسبة لضمان المشاركة النشطة للبلدان المتضررة في عملية إعادة التعمير والتأهيل في يوغوسلافيا السابقة.

وبهذه الوثيقة تطلب الجمعية العامة إلى الأمين العام بأن يرفع تقريرا إلى دورتها الرابعة والخمسين بشأن تنفيذ القرار الحالي، من أجل تقييم الحالة وتقديم تحليل لهذا القرار، بغية اختتام النظر في هذه المسألة.

ودلل تنفيذ الجزاءات على أن المنظمة ليست مهيأة بما يكفي للاستجابة بطريقة مناسبة للمشاكل المحتملة والآثار السلبية غير المتوقعة بالنسبة للدول الثالثة المجاورة للبلد المستهدف. وهذه الدول، بما فيها بلدي، أوكرانيا، لم تتلق أية مساعدة عملية تعويضا عن الخسائر التي تكبدتها.

وفي هذا الصدد، نتفق مع النتيجة التي توصل إليها تقرير الأمين العام، وهي أنه مع تغير تركيز المساعدة الإنسانية للأمم المتحدة من عمليات الإغاثة في حالات الطوارئ إلى دعم بناء القدرات، فإن مشروعات الدعم الطويلة الأجل في مجال جهود التنمية في يوغوسلافيا السابقة تفتح إمكانات جديدة أمام الدول المتضررة والمجاورة.

إن المشاركة النشطة من جانب تلك الدول في عملية التعاون الاقتصادي الإقليمي يمكن أن تعتبر عنصرا في آلية معقدة وفعالة لمعالجة مشاكلها الاقتصادية الخاصة.

وفي الختام، اسمحوا لي أن أعرب عن تقديرنا لجميع الوفود التي شاركت في تقديم مشروع القرار هذا ولممثلي تلك الدول الأعضاء الذين مدوا يد التعاون البناء في عملية إعداده. ونحن ممتنون بخاصة للاتحاد الأوروبي على تفهمه شواغلنا.

ونتوقع أن تؤيد الوفود مشروع قرارنا، وهذا التأييد سيكون محل تقديرنا الكبير.

الرئيس بالنيابة (ترجمة شفوية عن الأسبانية): أعطي الكلمة لممثل طاجيكستان ليعرض مشروع القرار A/52/L.64/Rev.1.

السيد عليموف (طاجيكستان) (ترجمة شفوية عن الروسية): يشرفني أن أتكلم نيابة عن المشاركين في تقديم مشروع القرار الوارد في الوثيقة A/52/L.46/Rev.1، المؤرخة ١٢ كانون الأول/ ديسمبر ١٩٩٧. ومنذ صدور الوثيقة أصبحت ألمانيا، وإيطاليا، وباكستان، والبرتغال، والنمسا، والهند، وهولندا من مقدمي مشروع القرار أيضا.

منذ أن اتخذت الجمعية العامة في نيسان/أبريل من هذا العام قرارها السابق بشأن هذه المسألة، حدث تقدم كبير في الجهود الرامية إلى تسوية الصراع في طاجيكستان. ومع التوقيع في موسكو على الاتفاق العام المتعلق بإقامة السلم وتحقيق الوئام الوطني في طاجيكستان، طوينا صفحة حزينة جدا من تاريخ بلادي وأرسينا الأساس للسلام الدائم والمصالحة الوطنية.

إلا أن السلام في طاجيكستان ما كان يمكن تحقيقه من دون الدعم الفعال من جانب الأمم المتحدة والدول المراقبة - الاتحاد الروسي، أفغانستان، أوزبكستان، جمهورية إيران الإسلامية، باكستان، تركمانستان، قيرغيزستان، كازاخستان - والمنظمات الدولية مثل منظمة الأمن والتعاون في أوروبا، ومنظمة المؤتمر الإسلامي وغيرهما. وأود أن أعرب لها جميعا عن تقديرنا الكبير على ما قدمته لنا من دعم ومساعدة، وأؤكد من جديد أننا على استعداد لمواصلة العمل البناء معها.

ومن أسف أن واقع الحال هو أن شعب طاجيكستان يحتاج إلى دعم دولي قوي. وبدون هذا الدعم سيكون من الصعب للغاية تحقيق السلام والمصالحة الوطنية والتغلب على عواقب الصراع. ومشروع القرار المعروض على الجمعية العامة اليوم يستهدف تحديدا استرعاء اهتمام المجتمع الدولي إلى الاحتياجات الإنسانية الحادة في طاجيكستان وإلى ضرورة مساعدة البلد في تنفيذ الاتفاق العام وتحقيق الانتعاش الاقتصادي.

ويرحب مشروع القرار في ديباجته بالاختتام الناجح للمحادثات التي أجريت بين الطرفين الطاجيكيين تحت رعاية الأمم المتحدة منذ عام ١٩٩٤، وبتوقيع رئيس جمهورية طاجيكستان وزعيم المعارضة الطاجيكية الموحدة في موسكو يوم ٢٧ حزيران/يونيه ١٩٩٧ على الاتفاق العام المتعلق بإقامة السلم وتحقيق الوئام الوطني في طاجيكستان. ويرحب أيضا بالتقدم المحرز من جانب الطرفين في تنفيذ الاتفاق العام والحفاظ الفعال على وقف إطلاق النار بينهما منذ كانون الأول/ ديسمبر ١٩٩٦. ويثني مشروع القرار على جهود الأمم المتحدة، ولا سيما الجهود التي بذلها الممثل الخاص للأمين العام في طاجيكستان وموظفو بعثة مراقبي الأمم المتحدة في طاجيكستان، لمساعدة الطرفين على تنفيذ الاتفاق العام.

وتلاحظ الديباجة أنه برغم الاختتام الناجح للمحادثات بين الطرفين الطاجيكيين والجهود التي تبذلها حكومة طاجيكستان، فإن الحالة الاقتصادية في البلاد ما برحت قاتمة وأن نسبة كبيرة من السكان ما زالت في حالة من الاستضعاف الشديد. وتضع الديباجة في الاعتبار الترابط الوثيق بين ضمان السلام وتحقيق المصالحة الوطنية في طاجيكستان وقدرة ذلك البلد على الوفاء بالاحتياجات الإنسانية لشعبه واتخاذ خطوات فعالة نحو سرعة تنشيط اقتصاده. وتؤكد من جديد على الحاجة الماسة لمساعدة طاجيكستان في جهودها الرامية لاستعادة الخدمات الأساسية والهياكل الأساسية للبلد.

ويعرب مشروع القرار عن القلق لأن الحالة الأمنية في بعض أجزاء طاجيكستان ما زالت قابلة للتفجر بينما يعرب عن عميق القلق إزاء الهجوم الذي تعرض له مؤخرا موظفو الأمم المتحدة وغيرهم من موظفي المنظمات الإنسانية في طاجيكستان. ويعرب أيضا عن عميق القلق إزاء الخطر الذي تشكله الألغام الأرضية في طاجيكستان.

وترحب الديباجة بإنجاز العودة الطوعية للاجئين الطاجيك من شمال أفغانستان. وتؤكد على أهمية أن تكفل العودة الطوعية في ظل السلامة والكرامة لجميع اللاجئين والمشردين داخليا إلى أماكن إقامتهم الدائمة. وتعرب عن تقديرها للدول وللأمم المتحدة وللمنظمات الحكومية الدولية الأخرى ولجميع المنظمات الإنسانية ذات الصلة

والوكالات والمنظمات غير الحكومية، بما في ذلك لجنة الصليب الأحمر الدولية، التي استجابت وما زالت تستجيب بصورة بناءة للاحتياجات الإنسانية لطاجيكستان.

ويحيط مشروع القرار علما في منطوقه بتقرير الأمين العام، ويؤيد الملاحظات والتوصيات الواردة فيه. ويرحب بالجهود الرامية إلى تحقيق السلام والمصالحة الوطنية في طاجيكستان، ويشجع الأطراف على التنفيذ الكامل للاتفاق العام. ويشجع أيضا لجنة المصالحة الوطنية على مواصلة بذل جهودها الهادفة إلى عقد حوار واسع النطاق بين شتى القوى السياسية في البلد من أجل استعادة وتعزيز الاتفاق المدني في طاجيكستان.

ويرحب مشروع القرار ترحيبا حارا بالجهود التي يبذلها الأمين العام لاسترعاء انتباه المجتمع الدولي إلى المشاكل الإنسانية الحادة في طاجيكستان ولتعبئة المساعدة لتنفيذ الاتفاق العام ولإعادة تأهيل البلاد وتعميرها. ويرحب بنية الأمين العام تعيين منسق الأمم المتحدة المقيم نائبا للممثل الخاص للأمين العام. ويرحب بنتائج مؤتمر المانحين الذي عقده الأمين العام في فيينا في ٢٤ و ٢٥ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٧ للحصول على الدعم الدولي المكرس لتنفيذ الاتفاق العام.

ومشروع القرار يشجع الدول الأعضاء والجهات الأخرى المعنية على مواصلة تقديم المساعدات وتخفيف احتياجات طاجيكستان الإنسانية العاجلة وتقديم الدعم لطاجيكستان من أجل انعاش اقتصادها وتعميره. ويرحب بعزم الأمين العام على إعداد نداء متكامل الجوانب وموحد فيما بين الوكالات لتقدم المساعدة الإنسانية لطاجيكستان لمدة ١٢ شهرا ابتداء من كانون الثاني/يناير ١٩٩٨.

ومشروع القرار يدين بقوة عملية الاختطاف التي حدثت مؤخرا لموظفي الأمم المتحدة، وغيرهم من موظفي المنظمات الإنسانية، ويحث الطرفين على ضمان السلامة والأمن وحرية الحركة لموظفي الأمم المتحدة وموظفي المنظمات الإنسانية الدوليين الآخرين، وكذلك سلامة وأمن مقارهم.

ويشجع مشروع القرار الطرفين على التعاون بغية تقليل التهديد الذي يشكله الاستخدام العشوائي للألغام الأرضية لسكان طاجيكستان المدنيين ولتقديم المساعدات الإنسانية. ويطلب إلى الأمين العام أن يواصل رصد الحالة الإنسانية في طاجيكستان وأن يقدم تقريرا إلى الجمعية العامة في دورتها الثالثة والخمسين عن التقدم المحرز في تنفيذ هذا القرار.

وبمقتضى مشروع القرار، تقرر الجمعية العامة أن تنظر في هذا البند في دورتها الثالثة والخمسين.

وأود أن أعرب عن التقدير لكل من أسهموا إسهاما حقيقيا في إعداد مشروع القرار هذا، وبخاصة ممثل النمسا الدائم لدى الأمم المتحدة، السيد أرنست سوشاريبا، الذي نسق هذا العمل بمهارة فائقة.

ونرجو أن تتمكن كل الوفود من اعتماد مشروع القرار هذا بتوافق الآراء.

الرئيس بالنيابة (ترجمة شفوية عن الاسبانية): أعطي الكلمة لممثلة جامايكا لكي تعرض مشروع القرار A/52/L.56.

الآنسة ديورانت (جامايكا) (ترجمة شفوية عن الانكليزية): بالنيابة عن مقدمي مشروع القرار، أتشرف بأن أعرض مشروع القرار المعنون "تقديم مساعدة طارئة إلى مونتسيرات"، الوارد في الوثيقة A/52/L.56. ومنذ إصدار الوثيقة، انضمت البلدان التالية إلى مقدمي مشروع القرار: جزر مارشال، والجمهورية الدومينيكية، ودومينيكا، وسانت فنسنت وجزر غرينادين، وسورينام، وكرواتيا، وكوبا، وموريشيوس، والهند.

ونود أيضا أن نعرب عن تقديرنا للسفير إرنست سوشاريبا، ممثل النمسا، لقيادته الرشيدة للمشاورات غير الرسمية حول البند ٢٠ من جدول الأعمال.

تدرك الدول الأعضاء الحالة الخطيرة في جزيرة مونتسيرات الكاريبية الصغيرة، حيث دمرت الانفجارات البركانية طوال العامين الماضيين ثلثي البلد. وقد فقد الكثيرون أرواحهم، وفقد الآلاف ديارهم وموارد رزقهم. والضرر الذي أصاب الهيكل الأساسي جعل الموانئ الجوية والبحرية في البلاد غير مأمونة؛ ولحق دمار هائل بنظام المرافق، فدمرت المدارس والمستشفى الرئيسي. وفي آب/أغسطس من هذا العام، دمر النشاط البركاني بليموث، عاصمة الجزيرة. وشردت الأغلبية الساحقة لسكان مونتسيرات، ولجأ عديدون منهم إلى البلدان المجاورة في

الكاريبي. والنتيجة هي أن التنمية الاقتصادية والاجتماعية طويلة الأجل في مونتسيرات قد تعرضت لخطر بالغ.

ولما كانت مونتسيرات عضوا في الجماعة الكاريبية، فمن الطبيعي أن تسبب محنتها قلقا كبيرا لكل دول الجماعة، التي تقدم الدعم البناء لجهود الإنعاش. ونقدر كذلك التزام المملكة المتحدة بتقديم المساعدة الطارئة إلى أهالي مونتسيرات بالإضافة إلى التزامها بالتنمية المستدامة لأراضيهم. كما قدم عدد من الحكومات والوكالات الدولية الأخرى المساعدات. وأود أن أغتنم هذه الفرصة لكي أعرب عن التقدير للدول والمنظمات التي استجابت لنداء المساعدة، بما في ذلك الإسهامات في صندوق استغاثة الحاكم.

ولا تزال مونتسيرات كيانا صالحا للبقاء، ويعرب شعب مونتسيرات عن رغبته في البقاء في أراضيه. والجزء الشمالي من البلاد لم يتأثر بالنشاط البركاني ويعتبر منطقة آمنة لإعادة التنمية وإعادة الاستيطان. ولهذا، فقد قررت حكومة مونتسيرات أن تركز جهود إعادة التنمية في هذه المنطقة. إلا أن تكاليف تعمير مونتسيرات وتأهيلها ضخمة وتحتاج إلى بادرة التضامن الإنساني من جانب المجتمع الدولي.

وفي هذا السياق يجري عرض مشروع القرار A/52/L.56 بشأن تقديم المساعدة الاقتصادية إلى مونتسيرات لكي تعتمده الجمعية العامة. ويدعو مشروع القرار في فقرات منطوقه إلى الإسهام بسخاء في جهود الإغاثة وإعادة التأهيل والتعمير. كما يدعو برنامج الأمم المتحدة الإنمائي إلى وضع الصيغة النهائية لاقتراحاته بشأن تقديم مجموعة من المساعدات الطارئة إلى مونتسيرات، ويدعو الأمين العام إلى رصد الحالة في مونتسيرات بغية تقييم الآثار الإيكولوجية والإنمائية المترتبة على الانفجارات البركانية وكذلك المساعدة على تلبية احتياجات سكان مونتسيرات في الأجل الطويل، بما في ذلك تلبية احتياجات الذين تم إجلاؤهم وإصلاح أوضاعهم.

ويرجو مقدمو مشروع القرار أن يجرى، من خلال اعتماده، اتخاذ تدابير ملموسة للمساعدة على إعادة بناء جزيرة مونتسيرات وتحقيق التنمية المستدامة فيها. ونوصي الجمعية العامة باعتماد مشروع القرار بتوافق الآراء.

الرئيس بالنيابة (ترجمة شفوية عن الاسبانية): أعطي الكلمة لممثل المغرب لكي يعرض مشروع القرار A/52/L.58/Rev.1.

السيد السنوسي (المغرب) (ترجمة شفوية عن الفرنسية): يسرني أن أعرض مشروع القرار المعنون "تقديم المساعدة لتعمير وتنمية جيبوتي"، الوارد في الوثيقة A/52/L.58/Rev.1، بالنيابة عن مقدميه وهم: الأردن، الإمارات العربية المتحدة، أندورا، بابوا غينيا الجديدة، بوروندي، تونس، الجماهيرية العربية الليبية، الجمهورية العربية السورية، جيبوتي، السودان، شيلي، الصين، عمان، غابون، غينيا، فرنسا، فييت نام، قبرص، قطر، كوت ديفوار، كوستاريكا، كولومبيا، الكويت، لبنان، مصر، المغرب، المملكة العربية السعودية، موريتانيا، النيجر، اليمن، اليونان. وانضم إلى المقدمين أيضا باكستان وجزر القمر.

هدفنا هو مواصلة تركيز اهتمام المجتمع الدولي على الحالة الاقتصادية والاجتماعية الحرجة في هذا البلد الشقيق والصديق، على أمل زيادة مشاعر التضامن معه في جميع أنحاء العالم.

فضلا عن ذلك، نود أولا وقبل كل شيء أن نعبر عن امتناننا للدول والمنظمات الدولية التي استمرت في تقديم الدعم المالي والمادي لجيبوتي، ولا سيما تلك التي شاركت في المائدة المستديرة بشأن جيبوتي المعقودة في جنيف في أيار/ مايو ١٩٩٧، وتعهدت فيها بتقديم تبرعات.

ونود أيضا أن نتقدم بالشكر الخالص للأمين العام لمنظمتنا على جهوده التي بذلها بغية تعزيز التعاون الدولي من أجل جيبوتي.

ويود مقدمو مشروع القرار أن يذكروا بأن جيبوتي وهي مصنفة من بين أقل البلدان نموا في عالمنا - تواجه مشاكل تتعلق بالمناخ المحلي القاسي، مما يتطلب تعبئة موارد تفوق قدرتها. والواقع أن أقل ما يمكن أن يقال هو أن حالات الجفاف المتكررة والأمطار الغزيرة والفيضانات الجارفة أضرت بالتنمية الاقتصادية والاجتماعية لهذا البلد، وتتطلب تخصيص موارد مالية ضخمة.

ويزيد من تفاقم الحالة في جيبوتي عدم الاستقرار الذي يسود القرن الأفريقي، لا سيما في الصومال

مما أدى إلى تدفقات أفواج من اللاجئين والمشردين الذين يؤدي وجودهم إلى ضغوط لا يمكن تحملها، وتتسبب بدورها في حدوث مشاكل أمنية لم تكن معروفة في هذا البلد من قبل.

ويود مقدمو مشروع القرار أن يشددوا على جملة أمور، منها أن حكومة جيبوتي على الرغم من مواردها المحدودة تتصدى بشجاعة للمشاكل التي تواجهها باعتماد سياسة اقتصادية واجتماعية مناسبة، مما يوضح التزامها بإصلاح الحالة. والحقيقة أن تنفيذ الحكومة لبرنامج تعديل هيكلي وبرنامج لتسريح القوات وخطة للانتعاش الوطني يعطي دليلا على التزامها، الأمر الذي يجعل من المستحيل على المجتمع الدولي ألا يهبّ إلى تقديم المساعدة بسخاء.

وأخيرا، يأمل مقدمو مشروع القرار أن تدرسه الدول الأعضاء في منظمتنا بعناية ووعي بغية اعتماده بتوافق الآراء، لأن القضية الإنسانية التي يجسدها قضية جديرة بالثناء وتستحق دعمنا بالتأكيد.

الرئيس بالنيابة (ترجمة شفوية عن الاسبانية): أعطي الكلمة الآن لممثلة كازاخستان، التي ستعرض مشروع القرار A/52/L.61/Rev.1.

السيدة أريستانبيكوفا (كازاخستان) (ترجمة شفوية عن الانكليزية): يشرفني أن أعرض، بالنيابة عن ٣٧ بلدا، مشروع القرار المعنون "التعاون والتنسيق الدوليان من أجل التأهيل البشري والإيكولوجي لمنطقة سيميبالاتينسك الكازاخستانية"، الوارد في الوثيقة A/52/L.61/Rev.1. وقد انضمت إلى مقدمي مشروع القرار أيضا أرمينيا، وباكستان، والبرتغال، وتونس، وشيلي، ومصر، والنرويج، والهند، وهنغاريا.

هذا أول مشروع قرار بشأن هذا الموضوع يُعرض في الجمعية العامة. وهو يشير إلى قضية ذات أهمية كبيرة لبلدي، الذي ورث مشاكل بيئية خطيرة من الماضي.

وكما جاء في مشروع القرار، أصبح ميدان سيميبالاتينسك للتجارب النووية، الذي ورثته كازاخستان، مصدرا لقلق شعب وحكومة كازاخستان البالغ من حيث العواقب المترتبة عليه بالنسبة لحياة وصحة الشعب، لا سيما الأطفال، وكذلك لبيئة المنطقة.

ففي غضون فترة تزيد على ٤٠ عاما، أجري ٤٧٠ تفجيرا نوويا في موقع التجارب النووية هذا الذي كان تابعا للاتحاد السوفياتي السابق، والذي كان الأكبر في العالم. وقد ألحقت التجارب أضرارا خطيرة بصحة ١,٢ مليون نسمة وبالنظام الايكولوجي لكازاخستان. وسجل أعلى مستوى من أمراض الأورام في بلدنا في هذه المنطقة. ومنذ عام ١٩٥٠، ارتفع معدل وفيات الأطفال هناك من خمس إلى عشر مرات، كما أن انخفاض متوسط الحياة بين السكان واضح.

ويشدد مشروع القرار على ضرورة أن يولي المجتمع الدولي قدرا أكبر من الاهتمام للأبعاد الإنسانية والايكولوجية والاجتماعية والاقتصادية للحالة في منطقة سيميبالاتينسك. ويسلم بضرورة تنسيق الجهود الوطنية والدولية الرامية إلى تأهيل السكان المتضررين صحيا وتأهيل البيئة في هذه المنطقة، مع مراعاة الحاجة إلى معرفة كيف يمكن تقليل هذه المشاكل إلى أدنى حد والتخفيف منها.

وتشتمل فقرات منطوق مشروع القرار على الطلب إلى الأمين العام إعداد تقرير عن الحالة الإنسانية في منطقة سيميبالاتينسك، بغية مساعدة حكومة كازاخستان في إعداد خطة عمل شاملة توصي بها لمعالجة المشاكل والاحتياجات الإنسانية والايكولوجية والاقتصادية للمنطقة.

ويحث مشروع القرار المجتمع الدولي على تقديم المساعدة في وضع وتنفيذ برامج ومشاريع خاصة؛ ويدعو جميع الدول والمنظمات المتعددة الأطراف وسائر كيانات المجتمع الدولي ذات الصلة، وكذلك المنظمات غير الحكومية، إلى تقاسم معرفتها وخبرتها بغية الإسهام في التأهيل البشري والإصلاح الإيكولوجي والتنمية الاقتصادية لمنطقة سيميبالاتينسك. ويشتمل مشروع القرار أيضا على قرار بأن تنظر الجمعية العامة، في دورتها الثالثة والخمسين، في الحالة الإنسانية في منطقة سيميبالاتينسك في إطار البند المعنون "تعزيز وتنسيق المساعدة الإنسانية والمساعدة الغوثية التي تقدمها الأمم المتحدة في حالات الكوارث، بما في ذلك المساعدة الإنسانية الخاصة".

إن اعتماد مشروع القرار هذا سيكون مسألة ذات أهمية حيوية لبلدي ودليلا ملحوظا على دعم المجتمع الدولي. ومن المشجع جدا لشعب وحكومة كازاخستان أن

يعرفا أن الدول الأعضاء في الأمم المتحدة ووكالاتها المتخصصة وصناديقها وبرامجها تشاطرهما قلقهما إزاء مشاكل منطقة سيميبالاتينسك.

أود أن أغتنم هذه الفرصة لأشكر باسم وفد كازاخستان جميع مقدمي مشروع القرار.

يقترح مقدمو مشروع القرار اعتماده بتوافق الآراء.

السيدة بنيكي (السلفادور) (ترجمة شفوية عن الإسبانية): اسمحوا لي بادئ ذي بدء أن أشكر ممثل المكسيك، سعادة السفير غوستافو ألبين، على عرضه مشروع القرار الوارد في الوثيقة A/52/L.34/Rev.1، المتعلق بتقديم المساعدة لتعمير وتنمية السلفادور، كما نتوجه بالشكر إلى مقدمي مشروع القرار - الذين يسعدني أن ألاحظ وجود فنزويلا بينهم الآن - وإلى جميع البلدان الصديقة التي ستمدنا قطعا بتأييدها لضمان أن يعتمد مشروع القرار هذا بتوافق الآراء.

نود أيضا أن نشكر الأمين العام على التقرير الممتاز الذي قدمه عن هذا البند، والذي يصف الحالة الاقتصادية في السلفادور والتقدم المحرز في التعمير وفي تعزيز الديمقراطية أثناء الفترة ١٩٩٥ - ١٩٩٦.

لم تنقض بعد ست سنوات منذ التوقيع التاريخي، في كانون الثاني/يناير ١٩٩٢، على اتفاقات السلام التي وضعت نهاية للصراع المسلح وأرست السلام، وهكذا أقامت الأساس لعملية انتقال ديمقراطي. وفي تلك الفترة الزمنية القصيرة حققنا تحولا هائلا جعل من السلفادور مثالا لنجاح عملية السلام التي تسهلها الأمم المتحدة.

وقد تحقق توطيد السلم وصونه في سياق معقد وصعب؛ وذلك بفضل الإرادة السياسية التي لا يمكن انكارها، التي تحلت بها حكومة السلفادور وجميع القوى السياسية فيها لحفظ ذلك السلام مهما كان الثمن. وكانت المصالحة هي العامل الأساسي في نجاح عمليتنا السلمية، ونحن نعمل جاهدين للإبقاء على مناخ مؤات لتعزيز السلم والحرية والعدالة والإنصاف الاجتماعي، ابتغاء مواصلة توطيد الحكم الديمقراطي وتحقيق التنمية المستدامة.

وفي فترة ما بعد الحرب في السلفادور، يتمثل الهدف الأساسي لسياسة الحكومة، في تحقيق التنمية المستدامة في البلد، مع إيلاء الاعتبار الواجب لمكوناتها الثلاثة: التنمية الاقتصادية والتنمية الاجتماعية وحماية البيئة. ونحن لا نألو جهدا لوضع برامج ومشاريع اجتماعية اقتصادية وبيئية تصل إلى جميع أبناء السلفادور، وخاصة إلى أضعف الشرائح السكانية، وتعود عليهم بالفائدة.

وقد نجحت الحكومة، عن طريق خطتها للتنمية الاقتصادية والاجتماعية، في تحقيق الاستقرار الاقتصادي للبلد، في أعقاب الوضع العصيب الذي كان سائدا في الثمانينات، وكان الهدف هو جعل السلفادور بلدا قادرا على التنافس وعلى التصدي للتحديات التي تنطوي عليها عملية العولمة وتحرير الأسواق العالمية، بما يكفل النمو المتواصل الذي يعزز رفاه السكان قاطبة.

كما أحرز تقدم ملموس في مجال التعمير الوطني والديمقراطية في السلفادور، وهو ما يتضح من النجاحات التي تحققت في تعزيز المؤسسات الديمقراطية الجديدة مثل مكتب المستشار الوطني لحقوق الإنسان، والشرطة المدنية الوطنية، والأكاديمية الوطنية للأمن العام، ويتضح أيضا من التقدم المحرز في الإصلاح الانتخابي وبرامج الإصلاح الرامية إلى تحسين إدارة العدالة. وأحرز تقدم كبير أيضا في مجالات أخرى حُددت كأولويات في اتفاقات السلام، مثل إعادة الإدماج الاقتصادي والاجتماعي للمقاتلين السابقين والأفراد المسرحين؛ واحتياجات الناس في فترة ما بعد الحرب؛ وتحسين الهياكل الأساسية الاجتماعية، بما في ذلك التعليم والرعاية الصحية والبيئة.

ولعب التعاون الدولي، ولا يزال، دورا هاما في هذا الصدد بإكمال الجهود الوطنية. لذا، أود أن أغتنم هذه الفرصة لأشكر هيئات منظومة الأمم المتحدة ووكالاتها وصناديقها وبرامجها؛ وحكومات البلدان المتعاونة، وفي مقدمتها أسبانيا، واستراليا، وإسرائيل، وألمانيا، وإيطاليا، والدانمرك، وسويسرا، والسويد، وفرنسا، وكندا، والمكسيك، والمملكة المتحدة، والنرويج، والنمسا، وهولندا، والولايات المتحدة، واليابان؛ والاتحاد الأوروبي ومصرف التنمية للبلدان الأمريكية، والبنك الدولي للتعمير والتنمية، وبنك أمريكا الوسطى للتكامل الاقتصادي، على أنها

استجابت بتقديم دعمها التقني والمالي القيم، وساعدت بذلك في ضمان التنفيذ الناجح لاتفاقات السلام؛ كما أشكر البلدان والكيانات الأخرى التي تعاونت مع السلفادور بطريقة أو أخرى.

إن السلفادور تواجه تحديات جدول الأعمال الدولي الجديد، لأن العولمة تفرض علينا التصدي للمشاكل المشتركة بين البلدان النامية، وهي تعزيز الاقتصاد، ورفع مستوى البنية الأساسية، ومكافحة الفقر، وتحقيق التنمية المستدامة.

واسمحوا لي أن أختتم كلمتي بالاقتباس من تقرير الأمين العام الذي جاء فيه ما يلي:

"ونود أن نغتنم هذه الفرصة لتوجيه نداء إلى المجتمع الدولي - الذي ساهم بالكثير في أوجه التقدم التي حققتها السلفادور منذ توقيع اتفاقات السلام - بأن يواصل المساهمة، بالدعم السياسي والفني والمالي، في العملية المعقدة لتعمير وتنمية البلد." (A/52/433، الفقرة ٨٥)

الرئيس بالنيابة (ترجمة شفوية عن الإسبانية): نشرع الآن في النظر في مشاريع القرارات A/52/L.14/Rev.1، و L.16/Rev.2 و L.32/Rev.1، و L.33/Rev.1، و L.34/Rev.1، و L.36/Rev.1، و L.40/Rev.1، و L.42/Rev.1، و L.43/Rev.1، و L.44/Rev.1، و L.45/Rev.1، و L.46/Rev.1، و L.48/Rev.1، وL.56، و L.57/Rev.1، و L.58/Rev.1، و L.60، وL.61/Rev.1.

وأعطي الكلمة الآن للممثلين الراغبين في الإدلاء ببيانات لتعليل التصويت قبل التصويت. وأود أن أذكر الوفود بأن مدة بيانات تعليل التصويت تقتصر على ١٠ دقائق، وتدلي بها الوفود من مقاعدها.

السيد حمدان (لبنان): يود وفد بلادي أن يشرح تصويته بالنسبة لمشروع القرار الوارد في الوثيقة A/52/L.45/Rev.1 والمعنون "سلامة وأمن موظفي المساعدة الإنسانية". إن وفدنا يرحب بمشروع القرار هذا ويؤيد الحاجة إلى ممارسة كافة الجهود الدولية الممكنة لضمان سلامة وأمن موظفي المساعدات الإنسانية. ونحن نشارك بالتأكيد في إدانة الأعمال التي توجّه ضد الأشخاص القائمين بالخدمات الإنسانية.

لكننا نريد أن نؤكد على ما يلي. أولا، أهمية أن تؤخذ في الاعتبار أنشطة الخدمات الإنسانية التي تقدمها وكالات إنسانية فاعلة خارج إطار المساعدة الإنسانية المقدمة من الأمم المتحدة في حالات الطوارئ، لا سيما الأنشطة التي تقدمها اللجنة الدولية للصليب الأحمر والاتحاد الدولي لجمعيات الصليب الأحمر والهلال الأحمر. هذه الوكالات لا تعمل تحديدا في إطار القرار ١٨٢/٤٦ المؤرخ ١٩ كانون الأول/ ديسمبر ١٩٩١، بل لها نظامها الخاص المعترف به والذي يرتكز على مبادئ الحياد والاستقلالية. وقد أعربت هذه الوكالات في مناسبات مختلفة عن تحفظها بالنسبة للجوء إلى القوة في إطار تقديم الخدمات الإنسانية لما لهذا العامل من تأثير على إمكانية الوكالات النشطة من تحقيق مهمتها في تقديم الخدمات الإنسانية للمحتاجين لا سيما في حالات الطوارئ.

إن وفدنا يعتبر أن الإشارة إلى العناصر المؤثرة الواردة في الفقرة ٩ من منطوق مشروع القرار تشمل بالتأكيد اللجنة الدولية للصليب الأحمر واتحاد جمعيات الصليب الأحمر والهلال الأحمر. ونحن نتطلع إلى التقرير الذي سيقدمه الأمين العام في هذا الصدد.

ثانيا، يجب أن نعمل معا لتحقيق توازن بين متطلبات ضمان سلامة وأمن موظفي المساعدة الإنسانية وكذلك متطلبات ضمان احترام السيادة الوطنية للدول المعنية ونحن نرى أن من الممكن النظر، في إطار اللجنة السادسة التابعة للجمعية العامة والمعنية بالمسائل القانونية، في مشروع خطوط توجيهية أو اتفاقية دولية بهذا الصدد.

السيد هال (الولايات المتحدة الأمريكية) (ترجمة شفوية عن الانكليزية): أود أن أتكلم بشأن مشروع القرار A/52/L.42/Rev.1 "تقديم المساعدة الطارئة إلى السودان". يأسف وفد بلدي لأنه على الرغم من جولات المفاوضات المكثفة العديدة بين الدول الأعضاء المعنية وبين وفد السودان لم نتمكن من التوصل إلى توافق آراء بشأن نص مشروع قرار يحكم المساعدة الطارئة إلى السودان. إن حكومتي تؤيد بقوة "عملية شريان الحياة" للسودان التي تقوم بها الأمم المتحدة وقد أسهمت في تقديم المال والغذاء بغية إنجاح هذه العملية.

وللسنة الثانية على التوالي يحول الموقف السوداني دون التوصل إلى اتفاق بشأن قضايا هامة تتعلق بالمساعدة الإنسانية. وحكومة السودان تخوض حربا مع المواطنين في بلدها واختارت مرة أخرى ألا تتعاون مع المجتمع الدولي الذي كرس الكثير من الطاقة والأموال لمساعدة مواطني السودان الذين تضرروا بسبب الحرب. ونحن نتساءل ما إذا كان وفد السودان قد سعى بحسن نية في وقت من الأوقات إلى نص توافق آراء. ونحث هذه الهيئة على أن تصوت ضد مشروع القرار.

السيد رحمة الله (السودان) (ترجمة شفوية عن الانكليزية): نود أن نعرب عن خيبة أملنا لأن العمل الإنساني الذي تنسقه الأمم المتحدة يخضع مرة أخرى للسياسات وللمصالح السياسية الضيقة من جانب بعض البلدان المانحة. وكما كان الحال مع مشروع قرار مماثل خلال الدورة الحادية والخمسين، فإن مشروع القرار A/52/L.42/Rev.1 بشأن تقديم المساعدة الطارئة إلى السودان، أقرته بالإجماع المجموعة الأفريقية في الأمم المتحدة، وتبنته هذه المجموعة. إن ديباجة المشروع ومنطوقه يتطابقان مع ديباجة ومنطوق القرار ٥١/٣٠ طاء.

في الأسابيع الأخيرة، شارك وفدنا في مفاوضات جادة وصادقة مع الوفود المعنية للبلدان المانحة تحت رئاسة سعادة الممثل الدائم للنمسا. وفي تلك المشاورات غير الرسمية ناقشنا ونظرنا في اقتراحات مكتوبة قدمها لنا الاتحاد الأوروبي.

والجمعية العامة مخولة لأن تعرف إلى أي مدى تجاوبنا مع الشواغل التي أبديت في تلك الاقتراحات. ومع ذلك فقد ذكرنا أننا لسنا على استعداد لعكس توافق الآراء والصياغة المتفق عليها للقرار ١٨٢/٤٦ الذي وضع المبادئ والخطوط التوجيهية لكل المساعدات الإنسانية التي تضطلع بها المنظمة. وقد أبدينا مرونة لا مثيل لها بقبول معظم المقترحات التي قدمت لنا. ونأسف إذ نلاحظ إصرار البعض على حذف الإشارة إلى مشاركة الحكومة في بعض المهام الحيوية لعملية شريان الحياة في السودان مثل عمليات التقدير والتخصيص والتوزيع والتقييم الأمر الذي يتعارض مع المبادئ والخطوط التوجيهية للمساعدة الإنسانية الواردة في القرار ١٨٢/٤٦.

إن وفد الولايات المتحدة يقف بمفرده في رفض أي إشارة إلى تعاون الحكومة مع الأمم المتحدة على الرغم من الاعتراف بهذا التعاون في تقرير الأمين العام الذي يصفه بأنه تعاون إيجابي. وأكد هذا أيضا ممثل إدارة الشؤون الإنسانية مؤخرا خلال المشاورات.

إن إصرار نفس الوفد على أن تزال من نص مشروع القرار الإشارة إلى السيادة الوطنية يشكل تفريطا خطيرا لمبدأ هام مكرس في ميثاق الأمم المتحدة، وهو احترام السيادة الوطنية لكل دولة.

والفقرة الجديدة ٧ من منطوق مشروع القرار A/52/L.42/Rev.1 تستخدم عبارات توفيقية اتفق عليها جميع المشاركين في المشاورات غير الرسمية - أي الاتحاد الأوروبي وكندا واليابان - باستثناء الولايات المتحدة الأمريكية. وقد ادمجنا هذا الجزء من النص لتلبية شواغل غالبية البلدان المانحة التي عبر عنها مقترح الاتحاد الأوروبي وللإعراب عن تصميمنا على استئناف محادثات السلام تحت رعاية الهيئة الحكومية الدولية المعنية بالتنمية في أوائل العام المقبل من أجل تحقيق السلم والاستقرار في بلدنا.

إن موقف الولايات المتحدة الأمريكية من نص المشروع يقدم دليلا ملموسا إضافيا يكشف الخطة المعادية للسلام الحقيقية التي تسعى الإدارة الأمريكية إلى فرضها على السودان، بصرف النظر عن الآثار المصاحبة التي قد تترتب على هذا الإجراء بالنسبة للخسائر في الأرواح ومعاناة السكان الأبرياء المتضررين المحتاجين للمساعدة الإنسانية.

وأود هنا أن أسترعي انتباه الممثلين إلى أن الإسهام الفعلي لحكومة الولايات المتحدة الأمريكية منذ بدء العام الحالي في عملية شريان الحياة للسودان، التي تمثل جوهر مشروع القرار هذا، إسهام صفري.

وقبل اختتام بياني، أود أن أعرب عن تقديرنا وامتناننا للمجموعة الأفريقية على ما أبدته من تضامن أفريقي حقيقي، مثلما فعل رؤساء الدول والحكومات في مؤتمر قمة منظمة الوحدة الأفريقية في هراري في حزيران/يونيه الماضي. ونود كذلك أن نعرب عن التقدير والامتنان لجميع أعضاء هذه الجمعية الذين صوتوا مؤيدين للقرار بشأن هذه المسألة العام الماضي.

وفي ضوء الظروف المذكورة آنفا، لا يساورنا شك في أن أعضاء هذه الجمعية سيمنحون مشروع القرار هذا

تأييدهم القيم مرة أخرى، نظرا لطابعه الإنساني البحت والأمل الذي يمثله بالنسبة لتحقيق السلام والاستقرار في السودان.

السيدة لوكاس (لكسمبرغ) (ترجمة شفوية عن الفرنسية): إن الاتحاد الأوروبي يأسف لعدم تمكننا من التوصل إلى توافق في الآراء بشأن مشروع القرار A/52/L.42/Rev.1، المعنون "تقديم المساعدة الطارئة إلى السودان". ونحن نشعر بقلق بالغ إزاء الحالة الإنسانية في السودان، ونود أن نؤكد مجددا التزامنا بالاستجابة بأكمل وجه للحاجات الإنسانية للشعب السوداني، لا سيما من خلال عملية شريان الحياة للسودان، التي يجب أن تكون قادرة على القيام بمهمتها بفعالية وبالتعاون مع جميع الأطراف المعنية.

ويرى الاتحاد الأوروبي أن من المؤسف للغاية أن الجمعية العامة ستصوت مرة أخرى هذه السنة على مشروع قرار بشأن تقديم المساعدة الإنسانية إلى فرادى البلدان والمناطق. وخلال المشاورات غير الرسمية التي قادها الممثل الدائم للنمسا، السيد أرنست سوشاريبا، بدا أن حلا وسطا كان في متناول أيدينا حتى فيما يتعلق بالفقرات ذات الطابع الحساس سياسيا. ومع إقرار الاتحاد الأوروبي بالطابع الحساس للفقرتين ٢ و ٧ من المنطوق، فقد تحلى بالمرونة بغية الاستجابة لشواغل مقدمي مشروع القرار. ومن المؤسف في رأينا أن النص الذي قُدم لا يختلف عن النص الأصلي إلا قليلا، رغم هذه الجهود. ووفقا لذلك، سيصوت الاتحاد الأوروبي معارضا مشروع القرار الوارد في الوثيقة A/52/L.42/Rev.1.

الرئيس بالنيابة (ترجمة شفوية عن الإسبانية): تبت الجمعية الآن في مشاريع القرارات المقدمة في إطار البند ٢٠ من جدول الأعمال وبنوده الفرعية 'أ' و'ب' و'د' و'هـ' و'و'.

مشروع القرار A/52/L.45/Rev.1، المقدم في إطار البند ٢٠ من جدول الأعمال، عنوانه "سلامة وأمن موظفي المساعدة الإنسانية".

هل لي أن أعتبر أن الجمعية تقرر اعتماد مشروع القرار A/52/L.45/Rev.1 بدون تصويت؟

اعتُمد مشروع القرار A/52/L.45/Rev.1 (القرار ١٦٧/٥٢).

الرئيس بالنيابة (ترجمة شفوية عن الإسبانية): ومشروع القرار A/52/L.48/Rev.1، المقدم في إطار البند ٢٠ 'أ' من جدول الأعمال، عنوانه "تعزيز تنسيق المساعدة الإنسانية التي تقدمها الأمم المتحدة في حالات الطوارئ".

هل لي أن أعتبر أن الجمعية تقرر اعتماد مشروع القرار A/52/L.48/Rev.1 بدون تصويت؟

اعتُمد مشروع القرار A/52/L.48/Rev.1 (القرار ١٦٨/٥٢).

الرئيس بالنيابة (ترجمة شفوية عن الإسبانية): وفي إطار البند الفرعي 'ب'، تبت الجمعية أولا في مشروع القرار A/52/L.14/Rev.2، المعنون "تقديم المساعدة الخاصة من أجل الانتعاش الاقتصادي والتعمير في جمهورية الكونغو الديمقراطية".

هل لي أن أعتبر أن الجمعية العامة تقرر اعتماد مشروع القرار بدون تصويت؟

اعتُمد مشروع القرار A/52/L.14/Rev.2 (القرار ١٦٩/٥٢ ألف).

الرئيس بالنيابة (ترجمة شفوية عن الإسبانية): تبت الجمعية الآن في مشروع القرار A/52/L.16/Rev.2، المعنون "تقديم المساعدة الخاصة لبلدان أفريقيا الوسطى المستقبلة للاجئين".

هل لي أن أعتبر أن الجمعية ترغب في اعتماد مشروع القرار بدون تصويت؟

اعتُمد مشروع القرار A/52/L.16/Rev.2 (القرار ١٦٩/٥٢ باء).

الرئيس بالنيابة (ترجمة شفوية عن الإسبانية): تبت الجمعية الآن في مشروع القرار A/52/L.34/Rev.1، المعنون "تقديم المساعدة لتعمير وتنمية السلفادور".

هل لي أن أعتبر أن الجمعية تقرر اعتماد مشروع القرار بدون تصويت؟

اعتُمد مشروع القرار A/52/L.34/Rev.1 (القرار ١٦٩/٥٢ جيم).

الرئيس بالنيابة (ترجمة شفوية عن الإسبانية): تبت الجمعية الآن في مشروع القرار A/52/L.36/Rev.1، المعنون "المساعدة في تعمير لبنان وتنميته".

هل لي أن أعتبر أن الجمعية ترغب في اعتماد مشروع القرار بدون تصويت؟

اعتُمد مشروع القرار A/52/L.36/Rev.1 (القرار ١٦٩/٥٢ دال).

الرئيس بالنيابة (ترجمة شفوية عن الاسبانية): تبتّ الجمعية الآن في مشروع القرار A/52/L.40/Rev.1 المعنون "تقديم المساعدة من أجل إنعاش ليبريا وتعميرها".

هل لي أن أعتبر أن الجمعية تقرر اعتماد مشروع القرار دون تصويت؟

اعتُمد مشروع القرار A/52/L.40/Rev.1 (القرار ١٦٩/٥٢ هاء).

الرئيس بالنيابة (ترجمة شفوية عن الاسبانية): تبتّ الجمعية الآن في مشروع القرار A/52/L.42/Rev.1 المعنون "تقديم المساعدة الطارئة إلى السودان".

طُلب إجراء تصويت مسجل.

أجري تصويت مسجل.

المؤيدون:
أفغانستان، الجزائر، أنغولا، أنتيغوا وبربودا، أذربيجان، جزر البهاما، البحرين، بنغلاديش، بيلاروس، بليز، بنن، بوليفيا، بوتسوانا، البرازيل، بروني دار السلام، الكاميرون، الرأس الأخضر، شيلي، الصين، كولومبيا، كوستاريكا، كوت ديفوار، كوبا، قبرص، جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية، جيبوتي، الجمهورية الدومينيكية، إكوادور، مصر، السلفادور، غانا، غرينادا، غينيا، غينيا - بيساو، غيانا، هندوراس، الهند، إندونيسيا، إيران (جمهورية - الإسلامية)، جامايكا، كازاخستان، كينيا، الكويت، جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية، لبنان، ليبريا، الجماهيرية العربية الليبية، مدغشقر، ماليزيا، ملديف، مالي، موريشيوس، المكسيك، المغرب، موزامبيق، ميانمار، ناميبيا، نيبال، نيكاراغوا، النيجر، نيجيريا، عمان، باكستان، بابوا غينيا الجديدة، باراغواي، بيرو، الفلبين، قطر، جمهورية مولدوفا، الاتحاد الروسي، المملكة العربية السعودية، السنغال، سيراليون، سنغافورة، جزر سليمان، جنوب أفريقيا، سري لانكا، السودان، سورينام، سوازيلند، الجمهورية العربية السورية، طاجيكستان، تايلند، توغو، ترينيداد وتوباغو، تونس، تركيا، أوغندا، الإمارات العربية المتحدة، جمهورية تنزانيا المتحدة، أوروغواي، فنزويلا، فييت نام، اليمن، زامبيا.

المعارضون:
أندورا، استراليا، النمسا، بلجيكا، بلغاريا، كندا، الجمهورية التشيكية، الدانمرك، استونيا، فنلندا، فرنسا، ألمانيا، اليونان، هنغاريا، ايسلندا، ايرلندا، إسرائيل، إيطاليا، اليابان، لاتفيا، لختنشتاين، ليتوانيا، لكسمبرغ، موناكو، هولندا، نيوزيلندا، النرويج، بولندا، البرتغال، جمهورية كوريا، رومانيا، سان مارينو، سلوفاكيا، اسبانيا، السويد، أوكرانيا، المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وايرلندا الشمالية، الولايات المتحدة الأمريكية.

الممتنعون:
ألبانيا، الأرجنتين، أرمينيا، بوروندي، إثيوبيا، غواتيمالا، قيرغيزستان، مالطة، جزر مارشال، ميكرونيزيا (ولايات - الموحدة)، ساموا، سلوفينيا، جمهورية مقدونيا اليوغوسلافية السابقة.

اعتُمد مشروع القرار A/52/L.42/Rev.1 بأغلبية ٩٥ صوتا مقابل ٣٨ صوتا، مع امتناع ١٣ عضوا عن التصويت (القرار ١٦٩/٥٢ واو).

[بعد ذلك أبلغ وفدا بوتان وبوروندي الأمانة العامة بأنهما كانا ينويان التصويت مؤيدين؛ وأبلغ وفد جمهورية مولدوفا الأمانة العامة بأنه كان ينوي التصويت معارضا.]

الرئيس بالنيابة (ترجمة شفوية عن الاسبانية): تبتّ الجمعية الآن في مشروع القرار A/52/L.43/Rev.1 المعنون "تقديم المساعدة والتعاون الدوليين للتحالف من أجل التنمية المستدامة في أمريكا الوسطى".

هل لي أن أعتبر أن الجمعية تقرر اعتماد مشروع القرار دون تصويت؟

اعتُمد مشروع القرار A/52/L.43/Rev.1 (القرار ١٦٩/٥٢ زاي).

الرئيس بالنيابة (ترجمة شفوية عن الاسبانية): تبتّ الجمعية الآن في مشروع القرار A/52/L.44/Rev.1 المعنون "تقديم المساعدة الاقتصادية إلى الدول المتضررة من جراء تنفيذ قرارات مجلس الأمن التي تفرض جزاءات على جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية".

هل لي أن أعتبر أن الجمعية تقرر اعتماد مشروع القرار دون تصويت؟

اعتُمد مشروع القرار A/52/L.44/Rev.1 (القرار ١٦٩/٥٢ حاء).

الرئيس بالنيابة (ترجمة شفوية عن الاسبانية): تبتّ الجمعية الآن في مشروع القرار A/52/L.46/Rev.1 المعنون "تقديم المساعدة الدولية الطارئة من أجل إحلال السلم والأوضاع الطبيعية والإصلاح في طاجيكستان".

هل لي أن أعتبر أن الجمعية تقرر اعتماد مشروع القرار دون تصويت؟

اعتُمد مشروع القرار A/52/L.46/Rev.1 (القرار ١٦٩/٥٢ طاء).

الرئيس بالنيابة (ترجمة شفوية عن الاسبانية): تبتّ الجمعية الآن في مشروع القرار A/52/L.56، المعنون "تقديم مساعدة طارئة إلى مونتسيرات".

هل لي أن أعتبر أن الجمعية تقرر اعتماد مشروع القرار دون تصويت؟

اعتُمد مشروع القرار A/52/L.56 (القرار ١٦٩/٥٢ ياء).

الرئيس بالنيابة (ترجمة شفوية عن الاسبانية): تبتّ الجمعية الآن في مشروع القرار A/52/L.58/Rev.1، المعنون "تقديم المساعدة لتعمير وتنمية جيبوتي".

هل لي أن أعتبر أن الجمعية تقرر اعتماد مشروع القرار دون تصويت؟

اعتُمد مشروع القرار A/52/L.58/Rev.1 (القرار ١٦٩/٥٢ كاف).

الرئيس بالنيابة (ترجمة شفوية عن الاسبانية): تبتّ الجمعية الآن في مشروع القرار A/52/L.60، المعنون "تقديم المساعدة من أجل الإغاثة الإنسانية والإنعاش الاقتصادي والاجتماعي في الصومال".

هل لي أن أعتبر أن الجمعية تقرر اعتماد مشروع القرار دون تصويت؟

اعتُمد مشروع القرار A/52/L.60 (القرار ١٦٩/٥٢ لام).

الرئيس بالنيابة (ترجمة شفوية عن الاسبانية): تبتّ الجمعية الآن في مشروع القرار A/52/L.61/Rev.1، المعنون "التعاون والتنسيق الدوليان من أجل التأهيل البشري والايكولوجي لمنطقة سيميبالاتينسك الكازاخستانية وتنميتها الاقتصادية".

هل لي أن أعتبر أن الجمعية تقرر اعتماد مشروع القرار دون تصويت؟

اعتُمد مشروع القرار A/52/L.61/Rev.1 (القرار ١٦٩/٥٢ ميم).

الرئيس بالنيابة (ترجمة شفوية عن الاسبانية): في إطار البند الفرعي (د)، لدينا مشروع القرار A/52/L.57/Rev.1، المعنون "تقديم المساعدة إلى الشعب الفلسطيني".

هل لي أن أعتبر أن الجمعية تقرر اعتماد مشروع القرار دون تصويت؟

اعتُمد مشروع القرار A/52/L.57/Rev.1 (القرار ١٧٠/٥٢).

الرئيس بالنيابة (ترجمة شفوية عن الاسبانية): في إطار البند الفرعي (هـ)، لدينا مشروع القرار A/52/L.32/Rev.1، المعنون "اشتراك المتطوعين، 'ذوي الخوذ البيض'،

في الأنشطة التي تضطلع بها الأمم المتحدة في ميدان الإغاثة الإنسانية والإنعاش والتعاون التقني لأغراض التنمية".

هل لي أن أعتبر أن الجمعية تقرر اعتماد مشروع القرار دون تصويت؟

اعتُمد مشروع القرار A/52/L.32/Rev.1 (القرار ٥٢/١٧١).

الرئيس بالنيابة (ترجمة شفوية عن الاسبانية): في إطار البند الفرعي (و)، لدينا مشروع القرار A/52/L.33/Rev.1، المعنون "تعزيز التعاون الدولي وتنسيق الجهود في دراسة الآثار الناجمة عن كارثة تشيرنوبيل وتخفيفها وتقليلها".

هل لي أن أعتبر أن الجمعية تقرر اعتماد مشروع القرار دون تصويت؟

اعتُمد مشروع القرار A/52/L.33/Rev.1 (القرار ٥٢/١٧٢).

الرئيس بالنيابة (ترجمة شفوية عن الاسبانية): أعطي الكلمة لممثل أوكرانيا في نقطة نظامية.

السيد بوهايفسكي (أوكرانيا) (ترجمة شفوية عن الانكليزية): أعتذر عن تأخير البت في مشروع قرار هام للغاية، A/52/L.44/Rev.1، كان وفدي قد بادر بتقديمه وشاركه في التقديم عدد من الوفود.

قبل كل شيء أود أن أعرب مرة أخرى عن تقديرنا العميق لجميع الوفود التي انضمت إلى توافق الآراء على مشروع القرار A/52/L.44/Rev.1، وكذلك على مشروع القرار المتعلق بتقديم المساعدة إلى تشيرنوبيل.

وكنت أنوي، قبل البت في A/52/L.44/Rev.1، أن أسترعي انتباه الجمعية إلى أن أحد الوفود فاتحنا في اللحظة الأخيرة، وبعد أن قمت بعرض مشروع القرار، بطلب إجراء تغيير طفيف في الفقرة ٥ من المنطوق. ولم يكن لدينا سوى القليل من الوقت للتشاور مع مقدميه الآخرين، والتوصل إلى اتفاق عام بأن نقبل الطلب بحذف عبارة "يوغوسلافيا السابقة" من نهاية الفقرة ٥ من المنطوق.

وللأسف، لم نتمكن من ذلك - ونحن نحترم الإجراءات ولكن من الهام للغاية في بعض الحالات الحصول على الموافقة النهائية من جميع الوفود المعنية.

ولهذا السبب، أردت أن أتقدم بهذا الإيضاح وأن أسأل ما إذا كان من الممكن، مراعاة لذلك، أن نحذف عبارة "يوغوسلافيا السابقة" وأن ننهي الفقرة ٥ من منطوق الصيغة النهائية للنص بعبارة "إعادة التعمير والإنعاش في فترة ما بعد الصراع". وسنكون شاكرين على ذلك.

الرئيس بالنيابة (ترجمة شفوية عن الاسبانية): لا أعتقد أن الجمعية، بعد أن اعتمدت دون تصويت النص الذي عرضه ممثل أوكرانيا - مشروع القرار A/52/L.44/Rev.1 بإمكانها أن تعدل النص أو تنقحه. غير أن الإيضاح والتفسير اللذين قدمهما ممثل أوكرانيا سيدرجان في المحضر الرسمي للجلسة. وبالتالي، سيكون بإمكان الوفود المهتمة أن تراعي الطلب الذي قدمته بعض الوفود بحذف بعض العبارات من الفقرة ٥ من المنطوق. وآمل أن يكون هذا مرضيا.

أعطي الكلمة الآن للممثلين الراغبين في شرح تصويتاتهم أو مواقفهم.

السيدة مكفي (كندا) (ترجمة شفوية عن الانكليزية): تأسف كندا عميق الأسف، على أنه لم يتحقق، مرة أخرى، توافق في الآراء بشأن مسألة هامة تتعلق بتقديم المساعدة الطارئة إلى السودان. وقد صوتت كندا ضد مشروع القرار A/52/L.42/Rev.1 بشأن تقديم المساعدة الطارئة إلى السودان. وينبغي ألا يفسر تصويتنا بأنه ضد مبادئ المساعدة الإنسانية، بل بأنه تحفظ على الصيغة الواردة في النص التي يمكن أن تنتقص من الجهد الدولي المنسق لتقديم المساعدة الإنسانية بصورة فعالة إلى السودان.

وكندا أيدت وستظل تؤيد تأييدا كاملا العمل الإنساني في عملية شريان الحياة في السودان. وبما أن عملية شريان الحياة في السودان تشكل الإطار الأساسي لتقديم المساعدة إلى السودان، فمن الأمور ذات الأهمية الفائقة أن تتعاون جميع الأطراف في السودان وأن تعمل

وفقا للاتفاق الثلاثي لعام ١٩٩٤، وأن تحظى المبادئ التوجيهية لعملية شريان الحياة في السودان بالاحترام الواجب لضمان كفاءة وفعالية وشفافية العملية. ويجب أيضا ضمان الوصول الآمن للموظفين الذين يقدمون المساعدة الإنسانية.

إن من العار الكبير ألا تتمكن الأمم المتحدة من أن تجتمع على رأي وتتفق على مشروع قرار لتقديم المساعدة الإنسانية إلى السودان. والتحديات الماثلة أمام الأطراف المعنية أصبحت أكبر الآن.

السيد بيليغ (إسرائيل) (ترجمة شفوية عن الانكليزية): لقد انضمت إسرائيل إلى توافق الآراء بشأن مشروع القرار A/52/L.57/Rev.1، "تقديم المساعدة إلى الشعب الفلسطيني"، وذلك كعهدنا إزاء مشاريع القرارات السابقة خلال السنوات الماضية، وأود أن أعلل تصويتنا.

ما فتئت إسرائيل منذ عدة سنوات تتعاون تعاونا تاما مع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي ووكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى ومنظمة الأمم المتحدة للطفولة وكذلك مع منظمات دولية أخرى في تنفيذ برامج تهدف إلى تحسين الظروف المعيشية للشعب الفلسطيني في الضفة الغربية وقطاع غزة. وفي هذا الصدد يرى وفدي أن المنسق العام للأمم المتحدة في الضفة الغربية وغزة يمكن أن يلعب دورا هاما في تحقيق الأهداف الاجتماعية والاقتصادية التي حددتها تلك المنظمات. ونرحب بتضافر جهود الدول الأعضاء، والمؤسسات المالية الدولية والمنظمات الحكومية الدولية والمنظمات غير الحكومية للإعانة في تنمية الضفة الغربية وغزة. وقد بذلنا جهودا عامة من أجل التوصل إلى توافق في الآراء على مشروع القرار A/52/L.57/Rev.1، الذي يعالج الموضوع الهام المتمثل في تقديم المساعدة إلى الشعب الفلسطيني. ونحن نعتقد أن التقدم الاقتصادي والاجتماعي لا يمكن أن يحرز إلا عن طريق التعاون. والتنمية الاجتماعية وتحسين الظروف المعيشية في الأراضي من شأنهما أن يشجعا السلام والاستقرار في المنطقة.

وفي هذا الصدد، نجد أنفسنا مضطرين إلى أن نذكر أن مساعدة الشعب الفلسطيني، في نظرنا، ينبغي أن تكون مساعدة ملموسة بقدر الإمكان، وأن تكون على أرض الواقع. وعقد المؤتمرات والحلقات الدراسية لا يمكن ولا ينبغي أن يكون بديلا عن المساعدة الاقتصادية المباشرة. وإذا كانت الحالة الاقتصادية خطيرة كما يذهب مشروع القرار هذا، فمن المؤكد إذن، أن الأموال المتوفرة ينبغي أن تستخدم بصورة مباشرة في تخفيف تلك الحالة وليس لغرض عقد حلقة دراسية أخرى.

وإن مشاركة إسرائيل في توافق الآراء بشأن مشروع القرار ينبغي ألا تفسر بأنها تنطوي على أي موقف فيما يتعلق بالمركز الحالي للأراضي التي يشار إليها بـ "الأراضي المحتلة". وبالإضافة إلى ذلك، لا يتضمن تأييدنا أي معنى فيما يتعلق بموقف إسرائيل بشأن المركز الدائم لتلك الأراضي، الذي يعتبر وفقا لإعلان المبادئ الموقع في ١٣ أيلول/سبتمبر ١٩٩٣، مسألة يتم التفاوض بشأنها بين إسرائيل ومنظمة التحرير الفلسطينية.

ويحدو إسرائيل الأمل في أن يحرز المزيد من توافق الآراء في الدورة الثالثة والخمسين بشأن مشاريع القرارات المتعلقة بالمسائل المتصلة بالشرق الأوسط، بما في ذلك القرار الخاص بعملية السلام في الشرق الأوسط، الذي بذلت إسرائيل جهدا كبيرا في هذه السنة من أجل أن تعتمده الجمعية العامة، بدلا من اعتماد قرارات سياسية منحازة إلى جانب واحد ومنفصلة تماما عن الواقع.

السيد علاء (الجمهورية العربية السورية): انضم وفد بلادي إلى توافق الآراء بشأن مشروع القرار الخاص بتقديم المساعدة إلى الشعب الفلسطيني، الوارد في الوثيقة A/52/L.57/Rev.1، الذي تم اعتماده للتو، انطلاقا من تأييد الجمهورية العربية السورية المتواصل للجهود الرامية إلى دعم الشعب الفلسطيني ومساعدته.

ويؤيد وفد بلادي فقرات منطوق القرار الداعية لتقديم المساعدات للشعب الفلسطيني من أجل التغلب على التحديات الكبيرة التي يواجهها، ومساعدته في تلبية احتياجاته والنهوض بتنميته الاقتصادية والاجتماعية.

إلا أن وفد بلادي يتحفظ على بعض فقرات الديباجة الواردة في نص القرار المعتمد للتو، باعتبارها لا تعكس تطورات الأزمة التي تواجهها عملية السلام في الشرق الأوسط وحقيقة واقعها.

إن الجمهورية العربية السورية تؤمن بأن السير في الطريق الصحيح لتحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية للشعب الفلسطيني ورفع المعاناة عنه يتطلبان إزالة

الأسباب الحقيقية لهذه المعاناة، المتمثلة في استمرار الاحتلال الإسرائيلي. وإن المدخل الصحيح لذلك يقتضي تنفيذ قرارات الأمم المتحدة الرامية إلى إنهاء الاحتلال الإسرائيلي للأراضي العربية المحتلة منذ عام ١٩٦٧، والابتعاد عن سياسات الإغلاق والحصار الاقتصادي المفروض على الشعب الفلسطيني. كما أن الاستيلاء على الأراضي واستغلال الموارد الطبيعية في الأرض الفلسطينية المحتلة، والتوسع في أنشطة الاستيطان، وانتهاج سياسة وضع العراقيل والعقبات أمام عملية السلام في الشرق الأوسط، تمثل جوهر الأزمة التي تواجهها هذه العملية في الوقت الراهن.

أما المزاعم الإسرائيلية التي استمعنا إليها قبل قليل، والقائلة بدعم الجهود الدولية لمساعدة الشعب الفلسطيني، وعدم الاعتراف في نفس الوقت بأن الأراضي المشار إليها في القرار هي أراض محتلة، فهو أمر يدعو إلى السخرية، لأنه يحاول تضليل الرأي العام العالمي، ويستخف بإرادة المجتمع الدولي التي تم التعبير عنها في الكثير من قرارات الأمم المتحدة ذات الصلة، ولا سيما قرارات مجلس الأمن.

كما يهدف ذلك إلى التهرب من أسس ومبادئ عملية السلام في الشرق الأوسط التي انطلقت في مدريد عام ١٩٩١.

السيد كلوفستاد (النرويج) (ترجمة شفوية عن الانكليزية): تأسف النرويج أشد الأسف لأنه بالرغم من الجهود المخلصة التي بذلت لم يتسن التوصل إلى تواصل في الآراء بشأن القرار A/52/L.42/Rev.1 المتعلق بتقديم المساعدة إلى السودان، بسبب عدم الاتفاق على عدة فقرات ترد في مشروع القرار. ولذا فقد صوتت النرويج ضد مشروع القرار A/52/L.42/Rev.1

إن عملية شريان الحياة للسودان هي الإطار الرئيسي لتقديم المساعدة إلى السودان. ومن الأهمية الحيوية بمكان أن تعمل جميع الأطراف في العملية وفقا للاتفاق الثلاثي لعام ١٩٩٤ ولمبادئ وتوجيهات عملية شريان الحياة نفسها، من أجل ضمان كفاءتها وفعاليتها.

وعلاوة على ذلك، ينبغي ضمان الوصول الآمن ودون إعاقة للمنظمات الإنسانية والموظفين العاملين فيها. والنرويج ملتزمة منذ أمد طويل بجهود التنمية في السودان وفي الإسهام في تهيئة السلام والمصالحة في البلد. وسنواصل بذل هذه الجهود، وأود أن أوضح بأن تصويتنا اليوم ينبغي ألا ينظر إليه على أنه موجّه ضد مبادئ المساعدة الإنسانية أو ضد تقديم هذه المساعدة إلى السودان.

السيد دزنديف (جمهورية مقدونيا اليوغوسلافية السابقة) (ترجمة شفوية عن الانكليزية): لقد انضم وفدي إلى توافق الآراء بشأن مشروع القرار A/52/L.44/Rev.1، الذي اعتمدته الجمعية العامة لتوها، وكان ممثل أوكرانيا قد عرضه باقتدار هذا الصباح.

إننا نعتبر قرار الجمعية العامة هذا مهما جدا. إلا أن القرار في رأينا لا يطالب على النحو الكافي الدول والمنظمات الدولية بالاستجابة بصورة مرضية لاحتياجات البلدان المتضررة، ومن بينها بلدي.

وإننا نجد بعض الصعوبة في الموافقة على مضمون الفقرة ٥ من المنطوق، إذ أن من المعروف على نطاق واسع أن حالة كل دولة من دول الاتحاد السابق تختلف عن غيرها. وفي سياق هذا القرار، فإن عبارة "يوغوسلافيا السابقة" لا معنى لها.

السيد تشو (جمهورية كوريا) (ترجمة شفوية عن الانكليزية): يود وفدي أن يدلي ببيان تعليلا لموقفه فيما يتعلق بمشروع القرار A/52/L.45/Rev.1، الذي عقد للتو بتوافق الآراء.

إن جمهورية كوريا تؤيد بقوة أنشطة المساعدات الإنسانية التي تضطلع بها الأمم المتحدة من أجل معالجة الأزمات والكوارث الإنسانية. وعليه، فإننا نعلق أهمية كبيرة على تعزيز قدرة منظومة الأمم المتحدة في مجال أنشطة المساعدة الإنسانية من خلال نهج استراتيجي أكبر.

ونعتقد أن أنشطة المساعدة الإنسانية التي تضطلع بها منظومة الأمم المتحدة ينبغي أن تكون أكثر تنسيقا وفعالية وشفافية. وفي هذا الصدد، فإننا نؤيد دون تحفظ إنشاء مكتب جديد لمنسق الإغاثة في حالات الطوارئ، وكذلك توصيات الأمين العام التي تقترح تعزيز تنسيق الشؤون الإنسانية، التي وردت في تقريره A/51/950.

وفي هذا السياق، يود وفدي أن يؤكد بصورة خاصة على النقاط التالية. نحن جميعا نعرف أن المسؤولية عند تنفيذ المساعدة الإنسانية تقع في المقام الأول على عاتق الدول التي تحدث فيها الحالات الطارئة هذه. ولذا فإن جهود الأمم المتحدة لتقديم المساعدة الإنسانية ينبغي ربطها بتشجيع جهود المساعدة الذاتية التي تبذلها الدول المتضررة لتوفير العناية للضحايا من أبنائها هي.

ثانيا، نود أن نؤكد مجددا على الضرورة الحيوية لضمان حرية الوصول التام للأفراد العاملين في مجال المساعدة الإنسانية إلى ضحايا الكوارث الإنسانية في المناطق المتضررة. ويجب أن نضع نصب أعيننا أنه ما لم تُضمن الشفافية التامة في توزيع المساعدة المقدمة، فإن فعالية هذه المساعدة ستتقوض لا محالة.

وأخيرا، إن أنشطة المساعدة الإنسانية التي تضطلع بها الأمم المتحدة ينبغي أن تسترشد دون شك وفي المقام الأول بمبدأ الإنسانية. ويحدونا الأمل بخاصة أن المنظمات التابعة لمنظومة الأمم المتحدة المشاركة في أنشطة المساعدة الإنسانية لن يغيب عن بالها المتطلبات المشروعة للأمم المتحدة في تقديم المساعدة الإنسانية لتشجيع الدول المعنية على انتهاج سياسة وطنية وفقا للأغراض والمبادئ الأساسية لميثاق الأمم المتحدة ومختلف النظم القانونية الدولية، لا سيما احترام حقوق الإنسان والحريات الأساسية، التي يتعين على جميع الدول الأعضاء في الأمم المتحدة والمجتمع الدولي برمته تشجيعها.

بعد قول ذلك، يتطلع وفدي إلى تقديم تقرير الأمين العام كما تنص على ذلك الفقرة ٢ من منطوق القرار الذي اعتمدناه لتونا. ويحدونا الأمل أن يأخذ تقرير الأمين العام بعين الاعتبار على أكمل وجه النقاط التي أثرناها لتونا.

وبهذا الفهم، انضممنا إلى توافق الآراء بشأن اعتماد القرار.

الرئيس بالنيابة (ترجمة شفوية عن الأسبانية): أعطي الكلمة لممثلة كوستاريكا في نقطة نظام.

السيدة كاسترو دي باريش (كوستاريكا) (ترجمة شفوية عن الأسبانية): أود أن أعلن أن كوستاريكا تنضم إلى متبني مشاريع القرارات الواردة في الوثائق التالية: الوثيقة A/52/L.45/Rev.1، بعنوان "سلامة وأمن موظفي المساعدة الإنسانية"؛ A/52/L.56، بعنوان "تقديم مساعدة طارئة إلى مونتسيرات"؛ A/52/L.61/Rev.1 بعنوان "التعاون والتنسيق الدوليان من أجل التأهيل البشري والإيكولوجي لمنطقة سيميبالاتينسك الكازاخستانية وتنميتها الاقتصادية". إننا نؤيد تأييدا تاما كل جانب من جوانب هذه المقررات.

الرئيس بالنيابة (ترجمة شفوية عن الأسبانية): قبل أن ننتقل إلى البند التالي، أود أن أعرب عن ثقتي بأن جميع

أعضاء الجمعية العامة، سينضمون إلي في توجيه الشكر الخالص إلى السفير النمساوي آرنست سوشاريبا، الذي اضطلع، كما نعرف جميعا، بالمهمة الطويلة والمضنية المتمثلة في إجراء مشاورات ومفاوضات بشأن القرارات التي نظرنا فيها واعتمدناها لتونا في إطار البند ٢٠ من جدول الأعمال.

باسم الجمعية العامة، أود أن أشكر السفير سوشاريبا. وإننا ممتنون جدا له.

هل لي أن أعتبر أن الجمعية العامة تود أن تختتم نظرها في البنود الفرعية (أ) و (د) و (هـ) و (و) من البند ٢٠ من جدول الأعمال؟

تقرر ذلك.

الرئيس بالنيابة (ترجمة شفوية عن الاسبانية): وبهذا نختتم هذه المرحلة من نظرنا في البند الفرعي (ب) من البند ٢٠ من جدول الأعمال.

وأود أن أحيط الأعضاء علما بأن مشروع القرار A/52/L.37 بشأن بوروندي ومشروع القرار A/52/L.41 بشأن أنغولا سينظر فيهما في تاريخ لاحق يعلن فيما بعد.

رفعت الجلسة الساعة ١٢/٤٠